جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان العلوم الإقتصادية و التسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي

**بعنوان:**

# دور التأمين على القروض في الحد من مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية

# دراسة حالة بنك الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2019

من إعداد الطالب : عبد الرزاق بن ساحة

قيمت بتاريخ :2020/10/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | |
|---|---|
| الأستاذة الدكتورة/ بوعبدلي أحلام (أستاذ ، جامعة غرداية) | رئيسا |
| الدكتورة / بن عبد الرحمان ذهيبة (أستاذ محاضر ب، جامعة غرداية) | مشرفا ومقررا |
| الأستاذ /برنة عبد العزيز ( أستاذ مساعد أ، جامعة غرداية ) | ممتحنا |

السنة الجامعية 2020/2019

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان العلوم الإقتصادية و التسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

**بعنوان:**

# دور التأمين على القروض في الحد من مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية

# دراسة حالة بنك الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2019

من إعداد الطالب : عبد الرزاق بن ساحة

قيمت بتاريخ :2020/10/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | | |
|---|---|---|
| الأستاذة الدكتورة/ بوعبدلي أحلام | (أستاذ، جامعة غرداية) | رئيسا |
| الدكتورة / بن عبد الرحمان ذهيبة | (أستاذ محاضر ب، جامعة غرداية) | مشرفا ومقررا |
| الأستاذ / برنة عبد العزيز | ( أستاذ مساعد أ، جامعة غرداية ) | ممتحنا |

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# كلمة شكر وعرفان

**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:**

**«من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة».**

الشكر والثناء لله عز وجل الذي وهبني القوة والعزيمة وسهل علي سبل المثابرة والنجاح فالحمد لله حمدا يليق بوجه كرمه وجلالته على حجم المن والعطاء من صحة وعافية لإتمام هذا العمل المتواضع.

إن الاعتراف بالجميل ما هو إلا جزء يسير من رده ولأن الكلمات كل ما أملكه إزاء من غمرني بالجميل وأخص بالذكر الدكتورة الفاضلة "**بن عبد الرحمان ذهيبة**" التي لم تبخل علي بالنصح والإرشاد وظلت تحفزني فلكي مني أسمى معاني التقدير والاحترام.

أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل من ساهم في دفع وتيرة هذا العمل ومد يد العون والمساندة ولو بكلمة طيبة نخص في هذا المقام كل من السيد مسير فندق الجوهرة " **كريمة محمد لمين** " و السيدة

" **لحرش هاجر** " إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا البحث ولو بدعاء أو كلمة تشجيع.

وأتقدم بالشكر إلى كل من تمنى أن يرى عملي هذا شيئا ملموسا وإلى كل من سره نجاحي والشكر لله من قبل ومن بعد.

لمعد المذكرة

# الإهداء

**قال تعالى: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**﴿قُلْ هل يَستَوِي الذِينَ يَعْلَمُونَ وَالذِينَ لاَ يَعْلَمُون﴾**

**صدق الله العظيم**

أهدُي عملًي هذُا بعد فضل رب السماوات والأرض العلي القدير ،

و هدي رسوله الكريم وخاتم الأنبياء محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من غرس في نفسي وروحي حب العلم ورعاني بكل إخلاص والدي العزيز "**عمر**"

ووالدتي الكريمة "**قوادر مباركة** " أطال الله في عمرهما.

إلى أخواتي فراح وسام ، فريال، إبتهال.

إلى جميع أصدقائي بالجامعة وأخص بالذكر صديقي"**عبد المنعم**".

إلى خريجي الدفعة 2020 وفقهم الله والى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

بن ساحة عبد الرزاق

## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التأمين على القروض في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، حيث تم اسقاطها على بنك الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين 2011- 2019، بإستخدام منهج دراسة حالة ودراسة الارتباط بين متغير نسبة القروض المتعثرة ومتغير نسبة التأمين على القروض، خلصنا إلى أن التأمين على القروض يقوم على قاعدة إنتقال المخاطر المتعلقة بالقرض وفق عقد التأمين، وأن حجم القروض المتعثرة في بنك الأردن يتميّز بتقلبات خلال فترة الدراسة.

كما توصلنا إلى أن نسبة التأمين على القروض المتعثرة كانت ضعيفة نوعا ما مقارنة بحجم القروض المتعثرة. وأن التأمين على القروض في بنك الأردن لم يساهم بشكل كبير في الحد من مخاطر عدم السداد، وذلك لكون هذا البنك اعتمد في تخفيفه لهذه المخاطر على تنويع الضمانات المفروضة على القروض الممنوحة والتي تأخذ شكل أسهم متداولة، كفالات بنكية مقبولة، ضمانات عقارية، سيارات وآليات، وضمانات أخرى.


**الكلمات المفتاحية** : تأمين – مخاطر – ديون – تعثر – قروض – إدارة مخاطر.



## Abstract

This study aimed to highlight the role of loan insurance in reducing credit risk in commercial banks, as it was dropped on Bank of Jordan during the period from 2011 to 2019, by using a case study approach and studying the correlation between the variable of non-performing loans ratio and the variable of insurance rate on Loans, we concluded that loan insurance is based on the transfer of risks related to the loan in accordance with the insurance contract, and that the volume of bad loans in Bank of Jordan is characterized by fluctuations during the study period.

We also found that the insurance rate on non-performing loans was not of an acceptable level compared to the size of non-performing loans. And that loan insurance at Bank of Jordan did not contribute significantly to reducing the risk of non-payment, because this bank relied on mitigating these risks on diversifying the guarantees imposed on loans granted in the form of current shares, acceptable bank guarantees, real estate guarantees, cars and machinery, And other guarantees.



**Key words**: insurance - risks - debts - default - loans - risk management.

| العنـوان | الصفحة |
|---|---|
| **إهداء** | **IV** |
| **شكر وعرفان** | **V** |
| **الملخص** | **VI** |
| **قائمة المحتويات** | **VII** |
| **قائمة الجداول** | **IX** |
| **قائمة الأشكال والملاحق** | **X** |
| **مقدمة** | **أ– و** |
| **الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتأمين على القروض ومخاطر الإئتمان في البنوك التجارية** | |
| **تمهيد** | **02** |
| **المبحث الأول : الإطار النظري للتأمين على القروض ومخاطر الإئتمان** | **03** |
| المطلب الأول: القروض المصرفية | **03** |
| المطلب الثاني : ماهية التأمين | **08** |
| المطلب الثالث : المخاطر المالية للقروض والتأمين عليها | **12** |
| **المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتأمين على القروض ومخاطر الإئتمان** | **16** |
| المطلب الأول : الدراسات السابقة | **16** |
| المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية | **26** |
| **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الأردن** | |
| **تمهيد** | **32** |
| **المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة** | **33** |
| المطلب الأول: تقديم بنك الأردن | **33** |
| المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة | **41** |
| **المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها** | **44** |
| المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة | **44** |
| المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة | **54** |
| **الخاتمة** | **56** |

| | |
|---|---|
| **قائمة المراجع** | **60** |
| **الملاحق** | |
| **الفهرس** | |


**قائمة الجداول**


| رقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | أسباب تعثر القروض المصرفية | 06 |
| 1-2 | التسهيلات الإئتمانية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2019) | 45 |
| 2-2 | هيكل التسهيلات الإئتمانية للأفراد خلال الفترة ما بين (2011-2019) | 47 |
| 3-2 | هيكل التسهيلات الائتمانية للشركات خلال الفترة ما بين (2011-2019) | 48 |
| 4-2 | توزيع التسهيلات الإئتمانية حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة (2011-2019) | 49 |
| 5 -2 | تطور الديون المتعثرة خلال الفترة (2011-2019) | 50 |
| 6 -2 | تطور نسب التأمين على القروض خلال الفترة (2011-2019) | 51 |
| 7-2 | يوضح نتائج قياس العلاقة بين الديون المتعثرة ونسبة التأمين على الديون ببنك الأردن | 53 |

| قائمة الأشكال | | |
|---|---|---|
| الرقم | العنوان | الصفحة |
| 1-2 | الهيكل التنظيمي لبنك الأردن | 34 |
| 2-2 | نموذج الدراسة | 44 |
| 3-2 | يوضح تطور التسهيلات الإئتمانية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2019) | 46 |
| 4-2 | تطور نسب الديون المتعثرة والتأمين على القروض خلال الفترة ما بين (2011-2019) | 52 |



| قائمة الملاحق | | |
|---|---|---|
| الرقم | عنوان | الصفحة |
| 01 | العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة | 67 |

# مقدمة

## أ- إشكالية الدراسة :

تعد البنوك التجارية في عصرنا الحالي حجر الأساس في النظام النقدي الحديث وتمثل الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي، بإعتبارها مؤسسات مالية يرتكز نشاطها في منح الإئتمان و قبول الودائع فهي تعتبر وسيط مالي بين جهة لديهم أموال فائضة وجهة أخرى لديهم إحتياج لتلك الأموال، بمعنى أنها قناة وصل بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز، كما أن البنوك التجارية تتميز بأهدافها الرئيسية والمتمثلة في الربحية، السيولة والأمان، حيث تعتبر هذه الأهداف مهمة وضرورية للبنوك بإعتبارها مؤسسات مالية وذلك لتأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية المصرفية، وقد يأتي هدف الأمان كأبرز هدف يسعى البنك لتحقيقه بإعتباره ينبع من مدى ثقة البنك بأن الأمول التي يقرضها في كل عملية من عملياته، سوف تعود إليه في الأجل المحدد و المتفق عليه، لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما، على مدى الثقة التي يتوفر عليها المقترض من حيث عدة زوايا أهمها متانة مركزه المالي و سمعته، و مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها.

كما تعد من المؤشرات المعتمد عليها لقياس سلامة وكفاءة عمل النظام المصرفي هو قيمة القروض المتعثرة، فإنخفاض قيمتها بالنسبة للبنك تعتبر مؤشرا جيدا للآليات المعتمدة في مواجهة هذا الأمر في ظل البيئة الإقتصادية ذات المتغيرات التي لها مساهمة مباشرة في التأثير على القدرة على السداد والتي من بينها إنخفاض أسعار الصرف، المنافسة والتطورات التكنولوجيا المتسارعة، وهذا الأمر ما جعل البنوك تتدارك هذه المخاطر بإتخاذ إجراءات إحترازية لتفادي الإختلالات المالية.

وبإعتبار أن العمليات التي يقوم بها البنك تكون مع عدة عملاء وقطاعات متعددة، حيث يعتبر قطاع التأمينات كقطاع مالي ذو طابع خدمي، متعدد الخدمات التأمينية في شتى المجالات الإقتصادية المتنوعة، وهو ما جعل هذا القطاع مشابه للقطاع المصرفي من حيث التشجيع على الإدخار، إضافة إلى أن كلاهما ذو طابع إستثماري، ومن هذا المنطلق ظهرت العمليات المتكاملة بين قطاع التأمينات والقطاع المصرفي من خلال العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية كجمع الودائع التي يضعها تحت تصرفها المتعاملين الإقتصاديين الذين لديهم الفائض ثم يتقدم لها طالبي القرض مقابل فوائد معينة، و في حين تقوم شركات التأمين بتحمل مجموعة من المخاطر مقابل قسط معين يقابل مسبقا على أن يكون التعويض عند حدوث الخطر المؤمن عليه.

ومن هذا الأساس يمكن طرح إشكالية دراستنا من خلال السؤال الرئيسي التالي :

**ما مستوى مساهمة التأمين على القروض في الحد من مخاطر الائتمان ببنك الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين 2011– 2019 ؟**

**التساؤلات الفرعية :**

على ضوء التساؤل الرئيسي السابق يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- على أي أساس يقوم التأمين على القروض في بنك الأردن ؟
- ما المقصود بمخاطر الإئتمان ؟
- بماذا تميّز حجم القروض المتعثرة في بنك الأردن خلال فترة الدراسة؟
- ما هو مستوى نسبة التأمين على القروض المتعثرة في بنك الأردن مقارنة بحجم القروض المتعثرة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير نسبة القروض المتعثرة ومتغير نسبة التأمين على القروض لدى بنك الأردن ؟

**ب– فرضيات الدراسة :**

إعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات جاءت كالتالي :

- يقوم التأمين على القروض في بنك الأردن على قاعدة انتقال المخاطر المتعلقة بالقرض وفق عقد التأمين؛
- تتمثل مخاطر الإئتمان في إحتمال عدم قدرة العميل على تسديد مدفوعاته في أي نوع من الديون المقترضة؛
- تميّز حجم القروض المتعثرة في بنك الأردن بتقلبات خلال فترة الدراسة؛
- تعتبر نسبة التأمين على القروض المتعثرة في بنك الأردن ضعيفة نوعا ما مقارنة بحجم القروض المتعثرة؛
- " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير نسبة القروض المتعثرة ومتغير نسبة التأمين على القروض لدى بنك الأردن".

**ت- أهداف الدراسة :**

نسعى في هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن صياغتها كالآتي :

- التطرق إلى المفاهيم النظرية والأساسية حول التأمين على القروض ومخاطر الإئتمان؛
- إبراز العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك والتسهيلات المقدمة لعملائها؛
- التطرق إلى القروض المتعثرة ومعرفة معايير تصنيفها؛
- التعرف على الأساليب والطرق المتبعة من طرف البنوك على العموم والبنك محل الدراسة للحد من مخاطر الإئتمان؛
- دراسة بنك خارج البيئة الجزائرية ومعرفة السياسة المنتهجة من طرف البنك محل الدراسة.

**ث- أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع بإعتبار أن البنوك تلعب دورا مهما وبارزا في إقتصاديات الدول نتيجة مساهمتها في التنمية الإقتصادية وإزدهار الدولة المعنية، إلا أن تعثر البنوك يعد كمرحلة مؤقتة ظرفية تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي للدولة، ومن الحلول المتخذة من طرف الهيئات الفاعلة في القطاعات المالية هو التأمين على القروض أو بما يسمى التأمين المصرفي الذي يعد كخدمة جديدة مقدمة للبنوك على القروض الممنوحة للعملاء والتي قد تشهد تعثرا نتيجة للظروف الإقتصادية، والتي من شأن هذه الخدمات تحقيق عوائد إضافية .

**ج- أسباب إختيار موضوع الدراسة :**

يمكن حصر أهم أسباب إختيار هذا الموضوع فيما يلي :

- يعد كلا من القطاع البنكي وقطاع التأمينات من القطاعات التابعة للمجال المالي والذي يعتبر هذا الأخير جوهر العمليات الإقتصادية؛
- أهمية هذا الموضوع في ظل التحولات التي شهدها القطاع البنكي؛
- محاولة الإطلاع على التقارير البنكية ومعرفة كيفية تحليلها؛
- يندرج هذا الموضوع في مجال تخصص الطالب؛
- محاولة دراسة أثر التأمين على متغير منح القروض؛

- إدراك وقناعة الطالب بدور التأمين في إقتصاديات الدول المتقدمة.

**ح- حدود الدراسة :**

للإجابة على إشكالية الموضوع والتوصل إلى نتائج دقيقة، حصرنا الدراسة ضمن حدود الإطار الزماني والمكاني، وذلك على النحو التالي :

- **الإطار المكاني** :تتمثل في دراسة حالة بنك الأردن.
- **الإطار الزماني** : تم الإعتماد على التقارير السنوية لبنك الأردن للفترة ما بين (2011-2019).

**خ- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :**

تم الإعتماد في إنجاز هذه الدراسة على منهجين :

- المنهج الوصفي في الجانب النظري من الأجل الإحاطة بكل ما يتعلق بالمفاهيم الخاصة بالبنوك التجارية والتأمين المصرفي.
- المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة من أجل تحليل التقارير الصادرة عن بنك الأردن.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة فقد تم إستخدام الوثائق الصادرة عن البنك الأردني والمتمثلة في تقاريره السنوية، بالإضافة إلى الإعتماد على المواقع الإلكترونية الكتب والمجلات العلمية ومختلف المراجع المتعلقة بهذا المجال.

**د- صعوبات الدراسة :**

لقد واجهت الدراسة مشاكل وصعوبات عديدة، إذ لا يخلو أي عمل من وجود عراقيل وصعوبات أثناء البحث سواء كانت متعلقة بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي ويمكن حصر هذه الصعوبات فيما يلي :

1. إنتشار وباء فيروس الكورونا مع فرض الحجر المنزلي كان سبب في تأخر إنجاز الدراسة في وكالات البنوك المحلية، بالإضافة إلى امتناع هذه البنوك عن تقديم بياناتها المفصلة والكافية لحساب متغيرات الدراسة وذلك بحجة السر المهني؛

2. قلة المراجع من كتب و مذكرات في موضوع الدراسة خاصة مع غلق مكتبات الجامعات في ظل الظروف السائدة (تفشي فيروس الكورونا)؛

**ذ–هيكل الدراسة :**

تم إنجاز هذه الدراسة وفقا لطريقة IMRAD وجاءت على شكل مقدمة عبارة عن مدخل للموضوع و فصلين اولهما نظري و ثانيهما تطبيقي و خاتمة و جملة من المقترحات.

يهتم الفصل الأول بالأسس النظرية المتعلقة بالتأمين وخصائصه، إضافة إلى القروض و مخاطر الإئتمان ،قسم إلى مبحثين يتناول الأول مفاهيم متعلقة بالتأمين على القروض ومخاطره و كذا إدارة المخاطر، أما المبحث الثاني فيهتم بالبحوث المنجزة و المتعلقة بالموضوع تحت مسمى الدراسات السابقة.

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية التي سنحاول من خلالها معرفة دور التأمين على القروض في الحد من مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية بنك الأردن من خلال دراسة تحليلية لتقاريره السنوية ،وبدوره قسم إلى مبحثين يتناول الاول التعريف بالبنك وعرض هيكله التنظيمي ودراسة لبعض المؤشرات ذات صلة بالموضوع، اما الثاني تقديم النتائج و مناقشتها للتأكد من فرضيات الدراسة إما بإثباتها أو رفضها.

# الفصل الأول

# الأدبيات النظرية والتطبيقية للتأمين على القروض ومخاطر الإئتمان في البنوك التجارية

**تمهيد :**

يعد التأمين نشاطا إقتصاديا ذو منافع غير ملموسة متنوعة ومتعددة، فهو بذلك مجموعة من العمليات ذات طابع خدمي مسخرة لغرض لمجابهة المخاطر المحتملة التي قد تواجه الأفراد أو المجتمع، أو بمعنى آخر الخدمات التي تقدمها شركات متخصصة في هذا المجال قصد تأمين الأخطار التي يتعرض إليها المؤمن مقابل مبالغ مالية مناسبة يسددها الأفراد لهذه الشركات وفق عقد متفق عليه سواء كأقساط متفاوتة أو دفعة واحدة، وبهذا فقد إكتسحت الخدمات التأمينية جميع الأصعدة التي تتعلق بحياة الأفراد لاسيما على الصعيد الإجتماعي، فقد تضمنت عدة صور التي تخص الفرد والمجتمع كالتأمين على حياة الأفراد والحوادث الشخصية، تأمين المسؤولية المدنية ..إلخ ،أما على الصعيد الإقتصادي من خلال الطلب المتزايد على هذه الخدمة من طرف أصحاب المشاريع والمستثمرين نظير تضحيتهم بأموالهم للتقليل من الأضرار الناتجة عن المخاطر المصاحبة لهذه الإستثمارات، خاصة إذا كانت هذه الأموال مقترضة من طرف البنوك فتكون درجة المخاطر عليها مرتفعة جدا نظرا لتغيرات وتقلبات البيئة الإقتصادية، وبما أن مؤسسات التأمين والمؤسسات المصرفية (البنوك) تعمل ضمن القطاع المالي في أي إقتصاد، فقد حرصت البنوك على نهج سياسة مثلى لمجابهة مخاطر القروض الممنوحة إلى عملائها عن طريق تحميل عبء هذه المخاطر إلى مؤسسات التأمين للتقليل من حدة المخاطر أو التحكم في تبعاتها وبصورة تضمن البقاء والإستمرارية لكافة الأطراف المتعاملة في هذا الشأن.

سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري والمفاهيمي للقروض البنكية ومخاطرها، بالإضافة إلى الأساسيات والمفاهيم المتعلقة بالتأمين على القروض وذلك ضمن المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنخصصه لاستعراض الدراسات السابقة للموضوع والتي ستمكّننا من إجراء دراستنا وتحديد متغيراتها.

## المبحث الأول : الإطار النظري للتأمين على القروض ومخاطر الإئتمان

تعد المخاطرة في الإقراض لا يمكن إلغاؤها أو استبعاد إمكانية حدوثها مهما اختلفت أنواعها، مما جعل إدارة البنوك تولي عناية خاصة بدراسة وتحليل هذه المخاطر لتجنب حدوثها وتحاول بقدر الإمكان التخفيف من وطأتها بإتباع أساليب وإجراءات وقائية، من بينها التأمين على القروض الممنوحة والتأمين مجال شاسع للغاية بحيث أن نطاق تطبيقه غير محدود، فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة من التأمين، لذلك فإن تقسيم أنواع التأمين يرجع تبعا للخطر المؤمن ضده، أو على أساس الإدارة العملية حسب الغرض من التأمين أي تبعا للهيئات التي تمارس عمليات التأمين[1].

### المطلب الأول: القروض المصرفية

تعتبر القروض أحد المحركات الرئيسية لأي دورة إقتصادية أو الوقود المحرك لعجلة الإقتصاد نظير مساهمتها الفعالة في تمويل الدورة الإقتصادية وتوفير التدفق النقدي المطلوب ، فهي بذلك مجموعة العمليات التي تتم بين المؤسسات المصرفية وعملائها سواءا كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين وفق عقد محدد المدة وشروط معينة لتحقيق المنافع لكلا الطرفين .

#### الفرع الأول : تعريف القروض المصرفية

يمكن تعريف القروض المصرفية أو البنكية حسب المفاهيم التالية :

يعرف القرض إصطلاحا بأنه تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو عدة أقساط في تواريخ محددة–حسب العقد– وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر، أما إقتصاديا فالقرض يعني تسليم المال لتثميره في الإنتاج والإستهلاك فهو مرتبط بميعاد إستحقاق محدد مسبقا .[2]

---

[1]- فايز أحمد عبد الرحمان، **التأمين في الإسلام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 22.

[2] - خالد بوشارب ، فاتح لقوقي ، **سياسات الإصلاح المصرفي وإجراءات منح القروض البنكية في الجزائر ، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة** ، مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية ، المجلد 03 ، العدد :خاص ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 2020 ، ص21.

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الإئتمانية ، ويحتوي على مفهوم الإئتمان أو السلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية.[1]

**الفرع الثاني : أنواع القروض المصرفية**

1- **القروض البنكية لتمويل نشاطات الاستغلال** : القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية ولا تتعدى في الغالب ثمانية عشرة (18) شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة, و ذلك حسب طبيعة النشاط ذاته أو حسب الطبيعة المالية للمؤسسة أو الغاية من القروض، و ترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا و مرة دائنا. و ذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات و قدرها على تحصيل ديونها من الغير, و يمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين: القروض العامة, و القروض الخاصة ,إضافة إلى القرض بالإلزام و قروض الأفراد.[2]

2- **القروض البنكية الإستثمارية** : هي قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج ومعدات أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والادارية ، وتتميز هذه القروض بطول مدتها ومبالغها الضخمة وأسعار فائدتها المرتفعة، أما عمليتي السحب والسداد عادة ما تكون على شكل دفعات (أقساط)، فالقروض البنكية الإستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسسات باختلاف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبير، لمدة متوسطة أو طويلة الأجل.[3]

[1] - **القروض المصرفية ومعايير منحها** ، نشرة إضاءات مالية ومصرفية ، معهد الدراسات المصرفية ، العدد 11 ، دولة الكويت ، 2011 ، د.ص.
[2] - القروض المصرفية ، **مساق عمليات البنوك** ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف ، الجزائر ، متاح على الموقع الإلكتروني التالي : https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=5901&chapterid=1622 (تاريخ الإطلاع 12.23 سا في 2020/11/08)
[3] - مركان محمد البشير ، عبد الحميد بوخاري ، عادل رضوان ، **القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت –** ، مجلة إقتصاديات المال والأعمال ، العدد06 ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2018 ، ص 428.

**الفرع الثالث: القروض المصرفية المتعثرة**

**1- تعريف التسهيلات المصرفية المتعثرة** : وتعرف التسهيلات المصرفية المتعثرة بأنها التسهيلات الائتمانية التي تتعدى احتمالات عدم استردادها نسبة 51 % كما يمكن تعريفها بأنها: كافة التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل ولم يقم بسدادها في موعدها، فيتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت تصبح دينا متعثرا.[1]

2- **تعريف القروض المتعثرة** : بحالة عجز الدائن عن تسديد أقساط القرض مع فوائده في الموعد المحدد جزئيا أو كليا، ويذهب البعض إلى أن القرض يعد متعثرا عند تجاوز المدين الموعد المحدد للإستحقاق بمدة تتجاوز (90) يوما ، أو تعرف الديون المتعثرة بأنها تلك الديون التي تتعدى إحتمالات عدم إستردادها نسبة (51%)، أي أن التسهيلات الإئتمانية التي حصل عليها العميل لم يقم بتسديدها عند موعد إستحقاقها، فتحولت إلى أرصدة مدينة عاطلة أو جامدة أو غير عاملة وتصبح بمرور الوقت ديون متعثرة .[2]

3- **تعريف القروض المصرفية المتعثرة من منظور مصرفي** : وتعرف بأنها تلك القروض المصرفية التي بدأت جيدة ثم تحولت إلى متعثرة ذات مخاطر عالية قد لا يتسنى معها تحصيل هذه القروض خلال فترة معقولة، أو القروض التي توقفت عملية سداد أصلها أو فوائدها أوكلاهما معا لمدة ثلاثة أشهر فما فوق لعدم كفاية الفوائض النقدية المتدفقة عن النشاط الإسغلالي لسداد تلك الإلتزامات ، فهي تشمل تلك العمليات الإئتمانية المشكوك في تحصيل قيمتها أو أرصدتها المتبقية ، والتي يعتبر البنك أن إمكانية سدادها مشكوك فيها بناءا على ما توفر من معلومات لدى إدارته ، وغالبا ما يؤدي ذلك إلى خسارة جزء من هذه العمليات التمويلية، عندما يكون وضع طالبي التمويل غير مطمئن والضمانات غير كافية ، وهو ما يحتم على القائمين على إدارة الإئتمان وضع الحساب تحت المراقبة المستمرة مع المتابعة عن كثب لتطور أعمال هؤولاء المقترضين بهدف تقليل الخسارة المحتملة إلى أدنى ما يمكن .[3]

[1] - عادل هبال ، **أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية** ، مجلة البديل الإقتصادي ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، 2018، ص 271.

[2] - عبد الجبار هاني عبد الجبار ، عفراء هادي سعيد ، **إشكالية القروض المتعثرة في العراق وسبل معالجتها** ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 22 ، العدد 87 ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، العرق ، 2016 ، ص271.

[3]- فاطمة الزهراء زغاشو ، **إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة (50)** ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر ، 2014 ، ص46.

**الفرع الرابع : أسباب تعثر القروض المصرفية**

يمكن توضيح أهم الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض المصرفية من خلال تلخيصها ضمن الجدول التالي :

**الجدول رقم (1-1) : أسباب تعثر القروض المصرفية**

| الأسباب | التوضيح |
|---|---|
| **أسباب تعود إلى العميل** | دخول العملاء في أنشطة لا معرفة لهم بها دون علم البنك، سوء الإدارة للأموال المقترضة من البنك ، دخول العميل صفقات تؤدي إلى إعساره أو نهب أمواله. |
| **أسباب تعود إلى طبيعة المشروع** | **سوء إدارة الإنتاج** : كإنتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة نتيجة تعطل الآلات وتقادمها، إستخدام تكنولوجيا إنتاجية قديمة، انخفاض مهارة القوى العاملة لنقص الخبرة أو عدم كفاية التدريب، سوء تخطيط العمليات الإنتاجية وتضارب القرارات الإدارية المنظمة لعمليات التصنيع،عدم كفاءة مراقبة المخزون وعدم الدقة في تقدير الاحتياجات...إلخ.<br>**سوء التسويق** : كعدم مناسبة سياسات التسعير للمنشأة ونتيجة هذه الأسباب تنخفض قدرة المنشأة على تصريف منتجاتها، سوء القيام بعمليات التوسيع من حيث اختيار منافذ التوزيع غير المناسبة للمستهلك، إرتفاع مصاريف الحملات الإعلانية نتيجة الترويج للمنتجات..إلخ.<br>**سوء التسيير المالي** : كضعف قدرة المنشأة على التخطيط المالي لمواردها واستخدامات هذه الموارد، توسع العميل في الاقتراض وبتكاليف مرتفعة ودون حاجة فعلية للنشاط، ارتفاع المصاريف الإدارية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وانخفاض ربحية المنشأة...إلخ. |
| **أسباب تعود إلى البنك** | **الضمانات الواجب توفرها لإعطاء التسهيلات المصرفية**: عدم مراعاة الشروط الواجب توفرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها، قيام العميل بسحب جزء من الضمان المقدم.<br>**الدراسات الإئتمانية** : عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل للبنك، المغالاة في تقدير إحتياجات العميل التمويلية وعدم دراستها بشكل سليم..إلخ.<br>**أخطاء في حسابات المخاطر التي تكتشف في العملية** : توجيه كم هائل من الائتمان إلى صناعة أو نشاط اقتصادي معين وإهمال الأنشطة والصناعات الأخرى.<br>**سوء الإدارة الإئتمانية**: سوء الإدارة المصرفية وتعد من أحد الأسباب الأساسية والرئيسية في انهيار البنوك |
| **أسباب تعود إلى الظروف الخارجية** | **أسباب محلية** : مثل إرتفاع معدلات الضرائب ، سياسة سعر الصرف ..إلخ.<br>**أسباب عالمية** : كسياسات الحروب الإقتصادية و الحصار الإقتصادي العالمي...إلخ.<br>**أسباب كونية** : كالزلزال أو عواصف أو براكين أو الأمطار المؤدية إلى تلف المزروعات..إلخ. |

**المصدر** : إعتمادا على **عادل هبال** ، **أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية** ، **مرجع سابق** ، **ص ص 271-276**.

**الفرع الخامس : أهم المعالجات لحالة تعثر القروض المصرفية**

تستند أولى المعالجات إلى مقررات "لجنة بازل" وبالتحديد لجنة بازل2 ، والتي أكدت على عدة أسس لغرض الحفاظ على سلامة الموقف المالي للمصارف ومنها :

- التأكيد على أهمية ملاءة رأس المال وهو إجراء وقائي يضمن إرتفاع رأس المال لدى المصارف ، وإنخفاض إمكانية تعرضه لنقص السيولة ؛

- ربط مخاطر تشغيل رأس المال العامل ، بمعدل كفاية رأس المال إذا أكدت مقررات اللجنة على أن معدل كفاية رأس المال ينبغي ألا يقل عن (8%) ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

$$\textbf{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الإئتمان + مخاطر السوق + مخاطر المستقبل}}$$

والحصيلة ينبغي أن تساوي كحد أدنى (8%) كما ذكر سابقا ، أو أكثر من هذا المعدل، وبالتالي على المصارف السعي لزيادة إجمالي رأس المال والتقليل من حجم المخاطر في منحها الإئتمان أو في إستثماراتها المختلفة .

- الإجراء الثاني هو مراقبة تغيرات رأس المال صعودا أو نزولا لضمان إحتفاظ المصارف بما يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وهنا قد تكون المراقبة داخلية من المصرف نفسه أو من السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي و إعتماد المزيد من الإنضباطية في عمليات منح الإئتمان، والإبتعاد عن الإئتمان المتساهل الذي كان أحد أهم أسباب الأزمة المالية في عام 2008.

- إنشاء صناديق تحوطية ذات طبيعة إستشارية يكون هدفها معالجة الآثار الناجمة عن تعثر القروض على الصعيد الإقتصاد الكلي ، وهذه الخطوة يراها البعض ضرورية، لأن إتباع سياسة متحفظة من المصارف لغرض تأمين السيولة ، ربما تنعكس سلبا بنفس الوقت على الإقتصاد الحقيقي الذي يحتاج مزيدا من الإنفاق في حالة أزمات تعثر القروض (المفاضلة والمواءمة في أولوية الأهداف)، وأن تقوم هذه الصناديق بشراء المشاريع المتعثرة لضمان إستمرار إدارتها ، وليس تصفيتها وبيع أصولها وذلك لضمان إمكانية تسديد إلتزاماتها للمصارف على أن تكون من ضمن إدارة هذه المشاريع خبراء في الشؤون المالية، خاصة ما يتعلق منها بالديون المتعثرة.[1]

[1] - عبد الجبار هاني عبد الجبار ، عفراء هادي سعيد ، **إشكالية القروض المتعثرة في العراق وسبل معالجتها** ، مرجع سابق ، ص 277.

## المطلب الثاني : ماهية التأمين

يعتبر من الخدمات الأساسية في الاقتصاد العالمي اليوم والذي يساهم بشكل أساسي في توسيع نطاق المبادلات التجارية وتدفق الاستثمارات، وتظهر أهميته في الدور الذي يؤديه من خلال مساهمته في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية كما ظهرت عدة أنواع للتأمين نتيجة لتطور النشاطات وتنوع الأخطار.

### الفرع الأول : تعريف التأمين

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل كما يمكن تعريف التأمين على أنه وسيلة اجتماعية لاستبدال التأكد بعدم التأكد في مجال تجميع الأخطار وقد تكون تجارية أو غير تجارية، يتعلق التأمين بالأخطار المرتبطة بالفرد والممتلكات أو الأعمال والتي يحتمل أن تحدث بشكل غير متوقع[1].

وحسب التعريف القانوني فيعد التأمين بمفهوم المادة 619 من القانون المدني الجزائري عقد يلتزم بموجبه المؤمن (شركة التأمين) تقديم إيراد أو أداء – تعويض مالي أخر حسب ما أكتتب عليه لصالح المؤمن له أو للغير أطراف أخرى مستفيدة – مقابل أقساط أو دفعات مالية أخرى، وذلك في حالة تحقق الخطر المبين في العقد.[2]

أما التأمين على القرض فهو "العقد الذي بموجبه يضمن المؤمن التأمين ضد الخسائر الكاملة للديون."[3] وهو أيضا " نظام يسمح للدائنين بالتغطية ضد خطر عدم الدفع أو عدم تسديد الديون المستحقة من طرف أشخاص معروفين مسبقا ويعانون من عجز مالي بشرط دفع قسط معين". ومن ثم فهو نظام يسمح للدائنين في حالة عدم تحقيق الربح بأن يكونوا محميين من خطر عدم الدفع وهذا في حالة الديون الناشئة عن أشخاص معينين وفي حالة عسر الدفع[4].

---

[1]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)**، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص30-31

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المادة 02 من الأمر 95– 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات**، العدد 13 ، الموافق ل: 07 شوال 1416هـ، ص : 3

[3] -Jean bastin, Assurance-credit dans le monde،contemporain،Edition jupitaire،Paris،1978،P49،50

[4] -Jean Bastin ،La défaillance de payement et protection ،2eme Edition ،Paris، 1993 ، P69

وبالتالي فأهمية آلية التأمين تظهر في النقاط التالية[1]:

- يعد التأمين حماية المؤمن له من الأخطار؛

- يعد التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال حيث يسمح هذا النظام بتجميع مبالغ معتبرة داخل المؤسسة التي تعتبر حاصلا مهما يخصص لمعالجة الأضرار عند وقوعها حيث أن تكوين رؤوس الأموال يتم في اتجاهين: بالنسبة للمؤمن له فإنه يحصل عند تحقق الخطر المؤمن منه على مبلغ إجمالي في صورة رأسمال، أما بالنسبة للمؤمن ( شركة التأمين) فإن رأس المال الذي تكونه متمثل في الأقساط التي تقوم بتحصيلها، وتعد هذه الأخيرة قوة مالية تسمح لشركة التأمين باستثمارها داخل البلاد؛

- يعد التأمين وسيلة لتشجيع الائتمان طبقا للقانون الخاص بالتأمين، نجد بأن شركات التأمين تستعين بالأرصدة المتكونة لديها في شراء السندات. كما أنها تقوم عن طريق إبرام عقود والقيام بإعادة التأمين لدى مؤسسات أخرى خارج البلاد بتوزيع عبئ تحقق الكوارث المؤمن منها على اقتصاد عدة دول، وليس على الاقتصاد المحلي فحسب.

**الفرع الثاني : خصائص التأمين**

يمكن ذكر خصائص التأمين في النقاط التالية: [2]

أ- عقد التأمين عقد رضائي : يعني أنه لا ينعقد إلا بموافقة إرادتي طرفي العقد بالتوافق الإيجابي ويستلزم الإثباتات الكتابية على وثيقة التأمين ويوقع العقد من الجانبين.

ب- عقد التأمين عقد ملزم للجانبين : بحيث يأخذ الطرفين منه صفة الدائن والمدين في نفس الوقت، فالمؤمن له يلتزم بدفع الأقساط أما المؤمن يلتزم بتعويض الخسارة؛

ج- عقد التأمين عقد معاوضة : ويعني بذلك صفة التعويض التي تميز عقد التأمين، فيدفع المؤمن له قسط مقابل تعويضه على الخطر في حالة وقوعه ويستقبل المؤمن الأقساط تعويضا لحمايته عند وقوع الخطر؛

د- عقد التأمين عقد قانوني : بمعنى أن المشرع ينظم عقد التأمين في نصوص وأحكام قانونية يعمل بها في حالة نزاع أو خلاف قائم؛

[1] -Ibid,P 71.

[2]- على محمود بدوي، **التأمين دراسة تطبيقية**، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2009، ص : 21

هـ- عقد التأمين عقد تعسفي : أي يتم وضع شروط في عقد التأمين، وما على المؤمن له إلا الرضوخ أو الخضوع لهذه الشروط أو رفضها باستثناء التأمينات الإلزامية.

**الفرع الثالث : المبادئ الأساسية للتأمين**

تتمثل المبادئ الأساسية للتأمين في النقاط التالية :

1- **مبدأ المصلحة** : ينبغي توفر مبدأ المصلحة في عقد التأمين والتي تكمن في عدم وقوع الخطر وبقاء الشخص أو الشيء موضوع التأمين سليما دون هلاك أو تعرض لأي خطر[1].

2- **مبدأ النية** : أن يقوم كل طرف من طرفي التعاقد بالإدلاء بجميع الحقائق الجوهرية المتعلقة بالخطر المراد تأمينه إلى الطرف الأخر من جهة أو تلك الأمور المتعلقة بالعقد وشروطه من جهة أخرى[2].

3- **مبدأ السبب** : يقصد به السبب المباشر الفعال الذي يؤدي إلى إحداث سلسلة من الأحداث التي تؤدي في نهاية الأمر إلى وقوع خسارة، وتتمثل أهمية هذا المبدأ في أنه يحدد مدى أحقية المؤمن له في الحصول على التعويض[3].

4- **مبدأ التعويض** : يقضي هذا المبدأ بأن لا يزيد التعويض الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عن قيمة الخسائر الفعلية المحققة، وغالبا ما يتعرض مبدأ التعويض إلى صعوبات في تقدير مبلغ التأمين أو الخسائر المناسبة نظرا للتغيرات المستمرة وتعدد طرق التقدير.

5- **مبدأ الحلول في الحقوق** : يعني هذا المبدأ أنه من حق شركة التأمين عند تعويضها للمؤمن له بموجب عقد التأمين أن تحل محله (المؤمن له) في جميع حقوقه وتطالبه بالتعويض.

6- **مبدأ المشاركة في التأمين** : ويعمل عمل مبدأ الحلول والتعويض أي أنه يمنع المؤمن له من الحصول على أكثر من حقه وأن يستفيد من خسارته والإثراء على حساب شركة التأمين.

---

[1]- محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، دار الكتاب الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص : 114

[2]- مختار محمود الهانسي وإبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي**، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2003، ص : 115.

[3]- ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي** "، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص : 186

**الفرع الرابع : الشروط الأساسية التأمين**

تسعى هيئات التأمين إلى تغطية كافة الأخطار لكن لا تقبل التأمين على أي خطر يعرض عليها بصفة مطلقة، بل تتخذ بعض الإحتياطات لأن هناك شروط أساسية وفنية يجب توفرها في أي خطر، هذه الشروط كالأتي :

1– **الشروط الأساسية للتأمين** : وتتمثل هذه الشروط في النقاط التالية[1] :

– أن يكون الخطر محتمل الحدوث أي غير مؤكد وهذا الأمر يرفضه طرفا العقد؛

– أن يكون تحقق الخطر أمرا مستقبلا، فليس من المنطق أن يتم التأمين على خطر قد زال فعلا عند طلب التأمين عليه؛

– أن لا يقع الخطر بإرادة المؤمن له، أي لا يتحقق الخطر نتيجة لعمل إرادي من المستفيد.

2– **الشروط الفنية للتأمين** : تتمثل الشروط الفنية للتأمين فيما يلي[2] :

– إمكانية قياس الخطر كميا، ويقصد بها إمكانية استخدام الطرق الرياضية والإحصائية في قياس احتمال وقوع الخطر وتقدير التعويضات والأقساط التي ينبغي على المؤمن له دفعها؛

– أن تكون الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر مادية، حيث من المعروف أن عقد التأمين من عقود التعويض ومن هنا كانت الأهمية المادية للخسائر الناتجة عن تحقق الخطر؛

– أن لا يكون الخطر من الصعب إثبات وقوعه، فلا يمكن مثلا التأمين على فقدان الذاكرة أو الصداع وذلك لصعوبة إثبات وقوع الخطر في مثل هذه الحالات .

---

[1]- مختار الهانسي و إبراهيم عبد النبي، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطبع والتوزيع، 2000، ص ص : 118–119.

[2]- ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، 2002، ص :183.

## المطلب الثالث : المخاطر المالية للقروض والتأمين عليها

سنقوم من خلال هذا المطلب بتوضيح أهم المخاطر المصاحبة للقروض المصرفية وطرق التأمين على هذه القروض من مختلف المخاطر التي قد تواجهها من خلال العناصر الموالية :

### الفرع الأول : المخاطر المالية للقروض

تعد المخاطر المالية هي تلك المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب إشراف و رقابة مستمريين من طرف إدارة البنك وذلك وفقا لتوجه وحركة الأسعار، السوق، العملات، والأوضاع الاقتصادية إضافة إلى العلاقة بالأطراف الأخرى .[1] ويمكن تصنيف المخاطر المالية المصاحبة لعملية الإقتراض كما يلي :

**1- مخاطر رأس المال:** خطر عدم القدرة على الدفع أو الوفاء بالالتزامات أو العسر المالي كلها تعبير لمفهوم واحد هو خطر رأس المال، ويقصد بخطر رأس المال عدم وجود نقد جاهز أو شبه نقد كاف لدى البنك مما ينتج عنه عدم إستطاعته الوفاء بالتزاماته في موعد إستحقاقها. وبعبارة أخرى مخاطر رأس المال هي مخاطر عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، ولذلك فإن مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطر عجز البنك عن السداد وهي مطابقة للمخاطر الإئتمانية بواسطة الأطراف المقابلة للبنك عن القدرة على الدفع، وهي النتيجة النهائية لرأس المال المتاح وكل المخاطر التي يتم تحملها.[2]

**2- مخاطر الإئتمان:** تنشأ المخاطر الإئتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الإقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الإستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض

[1] - نارجس معمري ، **تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات إتفاقية بازل 3 دراسة حالة بنك التنمية المحلية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، (غير منشورة) ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، الجزائر ، 2019 ، ص46.

[2] - الطاهر بعداش ، أحمد رجراج ، **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائري للفترة (2016/2012)** ، مجلة معهد العلوم الإقتصادية (مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة) ، المجلد 20 ، العدد 2 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2016 ، ص ص 103 -104 .

وفوائده.[1] أو تعرف المخاطر الإئتمانية بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله ، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بإلتزاماته تجاه البنك وبالوقت المناسب .[2]

**3- مخاطر السعر** : وهي المخاطر الناتجة التي قد يتعرض لها المصرف من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق، وتنشأ من التذبذبات في أسواق السندات والأسهم والبضائع، والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف.[3]

**4- مخاطر الصرف**: يتمثل هذا النوع من المخاطر في الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف ، حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية؛ [4]

**5- مخاطر معدلات الفائدة**: معدل الفائدة هي تلك النسبة التي يضعها البنك في عقوده (القروض والودائع)، والتي يحددها البنك المركزي انطلاقا من الأوضاع الاقتصادية العامة للدولة، السياسة النقدية المتبعة، وتقلبات السوق النقدي والمالي، وتختص السلطات النقدية في تحديد هذا المعدل تفاديا لتعسف البنوك في وضع معدلات مرتفعة، وكذلك لتفادي سعيها وراء الأرباح الكثيرة وخلق النقود بصفة غير منتظمة، مما يؤدي إلى خلق تضخم مالي، كما يمكن تعريف خطر معدل الفائدة على أنه خطر حالي أو مستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة للبنك .[5]

---

[1] - نارجس معمري ، **تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات إتفاقية بازل 3 دراسة حالة بنك التنمية المحلية** ، مرجع سابق ، ص 46.

[2] - حورية قبايلي ، **إدارة المخاطر الإئتمانية** ، مجلة دفاتر إقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، 2014 ، ص156.

[3] - قاسيمي آسيا ، **أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك** ، مجلة معارف ، العدد 20 ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، الجزائر ، 2016 ، ص 209.

[4] - سليم بن رحمون ، سعيدة بوحفص ، **التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية** ، مجلة الإقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال ، العدد 06 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2018، ص 104.

[5] - أحلام عقون ، **تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأم البواقي** ، مذكرة ماستر في علوم التسيير (غير منشورة ) ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ، 2012 ، ص41.

**6- مخاطر السيولة:** تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر الرئيسية لا تقل أهميتها عن باقي المخاطر المصرفية الأخرى، وتنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك تلبية الإلتزامات قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة.[1]

**الفرع الثاني : التأمين على القروض**

يعد التأمين على القروض بأنه عقد تتعهد بمقتضاه شركة التأمُين بالقيام بتسديد القرض أو جزء منه في حالة تعذر المقترض بأداء التزاماته إتجاه المقرض لسبب أو لآخر مع الإشارة إلى أن نوع التأمين مرتبط بنوع الخطر.[2]

وقد يسمى التأمين على القروض بالتأمين على الإئتمان وهو أحد أشكال التغطية التأمينية من خلال ترتيب إئتماني تمنح فيه شركات التأمين دفعات إلى المؤمن له ( المقرض أو الجهة الدائنة ) إذا زادت الخسائر الائتمانية للمؤمن له عن مبلغ معين " . أي يدفع المؤمن إلى المؤمن له في حالة خسارة المؤمن له الناتجة عن تعثر المقترض أو المدين عن سداد ديونه والتزاماته.[3]

**1- طريقة تحويل الخطر** : تعني هذه الطريقة تحويل عبء الخطر إلى جهة أقدر على مواجهة هذا الخطر مقابل دفع مبلغ معين يسمى قسط التأمين وتتعهد الجهة بتعويض المؤمن له عن الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها خلال فترة العقد ، ويقوم المصرف بتطبيق هذه السياسة من خلال الآتي :

- موافقة المصرف في بعض الأحيان على منح قرض لعميل بضمان وديعة عميل آخر في المصرف وعند تعثر العميل المقترض في السداد يتم الرجوع إلى الوديعة الضامنة والحصول على قيمة القرض منها؛
- تحويل مخاطر عدم تمكن بعض العملاء من السداد إلى مؤسسة ضمان القروض وذلك مقابل التنازل عن جزء من الفائدة التي يحصل عليها المصرف لصالح هذه المؤسسة؛
- عند تعثر العميل عن السداد يتم تحويل القضية إلى الدائرة القانونية بالمصرف لإتخاذ الإجراءات المناسبة لتحصيل الأقساط أو التصرف في الضمانات المقدمة الضامنة للقرض؛

[1] - الطاهر بعداش ، أحمد رجراج ، **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الانتمانية في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائري للفترة (2016/2012)** ، مرجع سابق ، ص104.

[2] - براهيم قنان ، **مطبوعة دروس في التأمين البنكي** ،قسم العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2017 ، ص68.

[3] - أنيس محمد مياد ، **التأمين على الإئتمان ودوره في إدارة المخاطر الإئتمانية وتعزيز عمليات التمويل** ، دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الإستفادة منها في سوريا ، رسالة ماجيستير في المصارف والتأمين غير منشورة ، جامعة دمشق ، سورية ، 2015 ، ص85.

- قيام بعض المصارف بتحويل مخاطر عدم السداد على شركات التأمين التي تتعهد بسداد الأقساط التي لم تسدد مقابل أقساط يدفعها المصرف عند بداية التعاقد.[1]

**2- طريقة التأمين الذاتي :**

تدعوا هذه الطريقة إلى تكوين إحتياطي على أساس علمي سليم يكون كافيا لتغطية الخسائر المتوقعة والتي تترتب على تحقق المخاطر ، وبمقتضى هذه الطريقة يتم تجنيب أموال في صندوق يسمى صندوق التأمين الذاتي على أن يتم إستثمار أموال الصندوق خارج المنظمة.

وتلجأ المنظمة إلى إتباع طريقة التأمين الذاتي إذا توافر لها عدد كبير من المفردات المستقلة المعرضة للمخاطر .

وقد إتفق معظم الكتاب على أن هذه السياسة تصلح بالنسبة للمشروعات التجارية أو الصناعية إذا ما توافرت لها الظروف والأوضاع الآتية :

- أن تكون المنظمة كبيرة الحجم بحيث يكون هناك عدد كبير من الوحدات المعرضة لخطر معين مما يعني أنه يمكنها التنبؤ بمستوى عال من الدقة بحجم الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة لتحقق المخاطر؛

- توزيع الأخطار وإنتشارها جغرافيا وزمنيا بحيث لا يكون هناك أخطار مركزة ، وما يترتب على تركيز الأخطار من تأثير شيء على حجم الخسائر المتوقعة في حالة تحقق الخطر؛

- إمكانية تخصيص مبالغ نقدية بشكل منتظم (تكوين إحتياطي لمقابلة الخسائر المتوقعة) يتم تحديده بأسلوب علمي وإستثماره في مجالات إستثمارية معينة بحيث يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر.[2]

[1] - عبد أحمد علي العامري ، **إدارة الخطر والتأمين** ، الطبعة 1 ، جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي ، اليمن ، 2014، ص48.
[2] - نفس المرجع السابق ، ص ص 48-49.

## المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتأمين على القروض ومخاطر الإئتمان

تعد الدراسات السابقة الخلفية وركيزة أساسية يستند إليها الباحث خلال دراسته لموضوعه من خلال أخذ فكرة عامة عن متغيرات الموضوع والنتائج المتوصل إليها من خلال مختلف التجارب والآليات المستخدمة في كل دراسة، لذا سنحاول عرض أهم الدراسات التي عالجت أحد أو كلا متغيرات دراستنا من خلال هذا المبحث وفق ما تقتضيه طبيعة هذا الموضوع .

### المطلب الأول : الدراسات السابقة

فيما يلي أهم الدراسات التي تناولت متغيرات دراستنا (التأمين على القروض المصرفية) و(التسهيلات الإئتمانية، القروض المصرفية المتعثرة ).

#### 1- دراسة قدي عبد الحميد ، وصاف سعيدي 2003/2002

دراسة بعنوان " آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات . "حالة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية برامج ضمان ائتمان الصادرات والدور الذي تؤديه في ترقية وتنويع الصادرات الوطنية غير التقليدية، وبالتالي تجاوز الأحادية في التصدير الذي مازالت تعاني منها العديد من الدول النامية ومنها الجزائر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن إستراتيجية تنمية الصادرات ساهمت في عدد من الدول النامية بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية كما أدت برامج ضمان ائتمان الصادرات دوراً معتبراً في ترقية المنتجات الوطنية نحو الخارج من خلال حماية المصدرين من أخطار التجارة الدولية. [1]

#### 2- دراسة فريد كورتل ، لبجيري نصيرة ، الطيب داودي 2004/2003

دراسة بعنوان " إدارة المخاطر على القروض المصرفية ... إشارة لحالة البنوك الجزائرية" تناولت هذه الدراسة أهمية القروض الممنوحة من طرف المصارف لتمويل التنمية الاقتصادية نظراً للدور الذي تقوم به المصارف والمتمثل

[1] - دراسة قدي عبد الحميد ، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2002.

في تعبئة المدخرات وتوظيفها في أوجه النشاط الاقتصادي، وأيضاً أهمية دراسة إدارة المخاطرة في مجال منح القروض ، حيث تظهر هذه الأهمية في تفعيل و ترشيد اتخاذ القرار وخاصة عند منح القروض.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن موضوع المخاطرة في مجال القروض يجب أن يعالج معالجة وظيفية تسمح بإدارته إدارة موضوعية وفعالة، لكن الوصول إلى الهدف يبقى مستحيلا ما لم يدعم بالوسائل المناسبة ومنها : اعتماد أنظمة الخبرة والقدرة على إدارة المخاطر بنوع من التحكم والتي تتعلق بالجوانب التنظيمية الملائمة والوسائل التقنية المساعدة في إتخاذ القرار وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، والتأمين على القروض، وتحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة .[1]

### 3- دراسة محمد داوود عثمان 2008/2007

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان " أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية ". الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية . الأردن.

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنيات مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك وتشمل: مبادئ الإقراض الجيد . تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية . التأمين على الائتمان . الرقابة على الائتمان . إستراتيجيات البنك في تخفيف مخاطر الائتمان.

ودراسة أهمية إدراك البنوك التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر عدم السداد، أو التعثر الائتماني، وأثر ذلك على قيمة البنوك من خلال العوائد المتحققة للمالكين وحملة الأسهم. وقد شملت عينة الدراسة أحد عشر مصرفاً تجارياً أردنياً خلال الفترة من عام 2001 ولغاية عام 2002 ولإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة تم استخدام الأسلوب المعتمد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد إضافة إلى استخدام الاستبانة وتحليل النسب المالية المستندة إلى القوائم المالية لهذه البنوك لقياس العلاقة بين هذه المتغيرات. وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

[1] - فريد كورتل ، لبجيري نصيرة ، الطيب داودي ، **مداخلة بعنوان إدارة المخاطر على القروض المصرفية ... إشارة لحالة البنوك الجزائرية** ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة ، الجزائر ، 2004 .

وجود أثر موجب ما بين قيمة البنك ومخففات مخاطر الائتمان ، كما أظهرت الدراسة أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية ، والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة وذلك للمحافظة على قيمة البنك. [1]

### 4- دراسة بحرفوش سهام ، صحراوي إيمان 2010/2009

مقال بعنوان " دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية" مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي المنعقد بجامعة فرحات عباس . سطيف . الجزائر.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك ، ودورها في تخفيف من حدة الأزمة الحالية، حيث سيتم التطرق إلى أحدث الأساليب مع عرض كيفية استخدامها في معالجة بعض تأثيرات الأزمة الحالية على أداء البنوك .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن إدارة المخاطر الائتمانية ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على البنوك ، وكل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل، وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية، لذلك على البنوك أن تتقبل مستوى معيناً من الخسائر، بينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان. [2]

### 5- دراسة عادل عوض بابكر 2010 /2011

مقال بعنوان " تأمين الدين أنموذج تأمين الودائع المصرفية وأنموذج تأمين ائتمان الصادرات"

هدفت هذه الورقة إلى دراسة وعرض المبادئ والأسس القانونية التي تحكم تأمين الدين بصورة عامة ثم تتناول بالتفصيل نوعين من أنواع تأمين الدين هما تأمين الودائع المصرفية وتأمين ائتمان الصادرات.

خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة تشجيع قيام مؤسسات لتأمين التسهيلات المصرفية ضد مخاطر عدم السداد وتأمين عقود البيع الآجل للسلع والخدمات ضد مخاطر عدم السداد.

[1] - محمد داوود عثمان ، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، 2008.

[2] - سهام بحرفوش ، إيمان صحراوي ، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية** ، مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 20 و 21 أكتوبر 2009 .

### 6- دراسة يوسف مسعداوي 2012/2011

دراسة بعنوان " دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تعزيز صادرات واستثمار الدول الأعضاء" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وعلى مهامها ونشاطاتها وأهم الخدمات المقدمة، وكيف يمكن للمؤسسة أن تسهم في تنمية صادرات الدول الأعضاء.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

من بين أدوات تنمية الصادرات نجد نظام تأمين القروض على الصادرات الذي يقوم بدور معتبر من خلال تأمين القروض التي يقدمها المصدرون لزبائنهم من مختلف الأخطار التي قد يتعرضون لها لإتمام عملية التصدير، مما يدفع ويحفز المصدرين على التصدير بكل أمان.

ينمي نظام تأمين القروض الصادرات الوطنية، من خلال الضمان الذي تقدمه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للقروض المقدمة من طرف المصدرين للمستوردين.

إن تأمين القروض على الصادرات يعد من بين أهم حوافز التصدير، فالمصدر ما لم تتوافر له الضمانات المناسبة للحصول على حصيلة صادراته، فإنه يتردد في التعامل إلا على أساس الدفع الفوري أو المقدم، أو بناء على شروط دفع مضمونة كالاعتماد المؤكد وغير القابل للإلغاء، أو لا يتعامل إلا مع مستوردين سبق التعامل معهم ، وهو ما يعني سوقاً محدودة.

توفير تأمين القروض للمصدر يمكنه من زيادة قدرته على منح شروط دفع ميسرة للمشتري الخارجي، ومن ثم زيادة مبيعاته، إذ إن التأمين سيمكِّن المصدر من الحصول على تمويل لنشاطه بشروط أفضل، ما دام البنك سيحصل على مستحقاته من شركة التأمين حال إخفاق المصدر في الحصول على مستحقاته .

### 7- دراسة كمال زيتوني 2012/2011

الدراسة تحت عنوان "دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر "رسالة ماجستيرتخصص علوم الإقتصادية قسم المالية والبنوك والتأمينات كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة – الجزائر ".

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر بإعتباره من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه البنوك التجارية التي تقبل الودائع وأهمية هذا النظام في دعم وتقوية الجهاز المصرفي الجزائري وهذا من أجل تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي من خلال المساهمة في تطوير سياسة إستقطاب الودائع ومدى دوره في الاستقرار المالي وما ينتج عنه من تعزيز للدور الإقتصادي والتنموي للبنوك.

وقد توصلت هذه الدراسة لمعالجة مشكلات التعثر المصرفي بإنشاء نظام التأمين على الودائع الذي بين أهميته في القطاع المصرفي الجزائري. أما عن نقطة الإشتراك بين هذه الدراسة والبحث محل الدراسة فيكمن في موصوف البحث إلا وهو التأمين المصرفي أما نقطة الاختلاف فتكمن في أن هذه الدراسة شملت نظام التأمين على الودائع في البنوك الجزائرية ككل أما البحث محل الدراسة فقد تطرق إلى دراسة كل أنواع التأمين المصرفي مع التطبيق على وكالة بنكية واحدة.[1]

## 8- دراسة عبد القادر بريش 2012/2011

دراسة تحت عنوان " أهمية ودور نظام التأمين على الودائع – مع إشارة إلى حالة الجزائر– مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر 15- 14ديسمبر 2004."

تتمثل أهمية هذه الدراسة بالتعرف على مفهوم التأمين المصرفي وعوامل المساعدة في نجاحه وابـ ارز دور التأمين المصرفي في بنوك الدول النامية وأهم الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين عن طريق البنوك التجارية وقد توصلت الدراسة إلى أن أهمية وحجم الصناعة التأمينية متأخرة في الدول النامية والعربية وبصفة خاصة في الجزائر لغياب سوق التأمين وصغر حجم المؤسسات القائمة بها. كذلك هذه الدراسة ركزت على التأمين على الودائع فقط دون التطرق لى أنواع التأمين المصرفي الأخرى وهنا تكمن نقطة الاختلاف بين الدراسة محل البحث وهذه الدراسة.[2]

[1] - كمال زيتوني ، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر ، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2012.

[2] - عبد القادر بريش ، **أهمية ودور نظام التأمين على الودائع مع إشارة إلى حالة الجزائر** ، للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر،15- 14ديسمبر،2004 .

### 9- دراسة نبيل قبلي ونقماري سفيان2014/2013

دراسة تحت عنوان " التأمين المصرفي في الجزائر بين النظرية والواقع" مقال مقدم في الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 3 و 4ديسمبر 2012 من خلال إبراز واقعه في الجزائر ومدى ملائمة الظروف العامة والخاصة للإقتصاد الجزائري لتطور هذا النوع من الأنشطة وتم التعرف على مفهوم التأمين والعوامل المساعدة في تطوره والنماذج الإستراتيجية لتطبيقه في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة في أن البنوك الجزائرية أصبحت تمارس نشاط التأمين المصرفي وتوزيع منتجات التأمين عبر شبابيكها البنكية. أما عن نقطة الاشتراك بين هذه الدراسة والبحث محل الدراسة فيكمن في أنهما يشتركان في موضوع واحد ألا وهو مفهوم التأمين المصرفي أما الإختلاف فيكمن في أن هذا البحث ركز على الإطار التشريعي للتأمين المصرفي في الجزائر بينما البحث محل الدراسة فلم يشير إلى أي إطار تشريعي.[1]

### 10- دراسة معوش محمد الأمين سنة 2013/ 2014 تخصص: اقتصاديات التأمين

دراسة بعنوان " دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات "

الدراسة في الأصل عبارة عن مذكرة ماجستير ، تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

إبراز النشاط التقني والعمليات الأساسية المكونة له في شركات التأمين على الأضرار بلية توضيح الرؤية للأطراف ذات الصلة بالعملية التأمينية.

التعريف بأسس الرقابة على القطاع التأميني بصفة عامة وكيفية تطبيقها على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار الجزائرية بصفة خاصة.

التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية في شركات التأمين من جهة، وعمل هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين من جهة أخرى.

[1] - نبيل قبلي ، نقماري سفيان ، **التأمين المصرفي في الجزائر بين النظرية والواقع"** مقال مقدم في الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب الدول ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، يومي 3 و 4ديسمبر ، 2012 .

إبراز دور عملية الرقابة على شركة تأمين الأضرار، كوسيلة هامة تضمن سير وتنفيذ العمليات التقنية بفعالية، في ظل احترام التشريعات والقواعد المنظمة لقطاع التأمين، قصد التعزيز من الملاءة المالية من أجل حماية حقوق حملة الوثائق وزيادة ثقتهم بالشركة

وركّزت على الإجابة على الإشكالية المتمثلة في : كيف يمكن للرقابة المطبقة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار أن تسهم في تعزيز الملاءة المالية لهذا الأخيرة؟

حيث أجريت الدراسة على شركة الجزائرية للتأمينات و ذلك باستخدام نماذج في ضوء طبيعة موضوع الدراسة الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، اعتمدنا في جزئه النظري على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بالإطار العام لشركات التأمين، نشاطها التقني وملاءتها المالية، وكذلك المفاهيم المتعلقة بالرقابة وكيفية تطبيقها على المستويين الداخلي والخارجي للشركة، والعمل على معرفة مكامن العلاقة بين الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين وتعزيز ملاءتها المالية.

أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، من خلال معالجة المعلومات التقنية والمالية المتعلقة بشركة الجزائرية للتأمينات، وذلك بالتنسيق مع مديرية التأمينات بوزارة المالية، وتحليلها في جداول وأشكال، لنكشف من خلال ذل الأبعاد الميدانية للرقابة ودورها في تعزيز الملاءة المالية في شركة التأمين الجزائرية.

إضافة إلى إستخدام المقابلة الشخصية مع مدير التدقيق والرقابة التقنية والفريق الوظيفي ضمن مديريته، لاستقصاء آلية عمل الرقابة في الشركة على طول المستويات الإدارية كرقابة داخلية، إضافة إلى مقابلة بعض المحافظين المراقبين بمديرية التأمينات بوزارة المالية لفهم مجريات العمل الرقابي الخارجي المنجز من قبلهم على الشركة محل الدراسة.

كما تم الإعتماد على المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع والبحوث المتناولة لموضوع الدراسة، إضافة إلى المجلات والنشرات الإلكترونية والأقراص المضغوطة، وكذا الاعتماد على مواقع الإنترنيت ، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها :

شركة تأمين الأضرار على رغم من أنها تقوم بتقديم منتجات تأمينية لتلطية مخاطر المؤمن لهم، إلا أن بقائها يتمحور على مفهوم الخطر المهدد على مستوى عملياتها التقنية، نتيجة لجملة أخطار ومشاكل قد

يشكل تراكمها وترابطها، خطر على الملاءة المالية للشركة بالدرجة الأولى، التي هي محل اهتمام العديد من الجهات بالأخص أصحاب المصلحة التأمينية والدولة.

إن كفاءة وفعالية العملية التأمينية بأي شركة تأمين، وفق ما تفرضه سياستها العامة وبما يخدم أهدافها ويضمن بقائها واستمرارها، يرتكز على السير الأمثل لعمليات النشاط التقني فيها.

زيادة شركة التأمين على الأضرار لحجم الاكتتاب وتحقيقها معدل مقبول للكارثية في التعويض والتحكم في نسب احتفاظها في عملية إعادة التأمين، سيزيد من أرباح نتائجها التقنية من جهة وينعكس بالإيجاب على ملاءتها المالية من جهة أخرى.

إن تحقيق شركة التأمين على الأضرار للنتائج التقنية الإيجابية سيدعم من هامش ملاءتها ويؤدي إلى زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، مما يزيد من ثقة العملاء.

إن وجود نظام للرقابة الداخلية يتضمن جملة من الإجراءات التي تمس كل عملية تقنية في شركة التأمين على الأضرار، كأداة للوقاية والإنذار المسبق عن كل ما يمكن أن يهدد نشاطها التقني من مخاطر، من شأنه ضمان التحكم وبفعالية في سير الشركة، وبتالي تعظيم ربح نتائجها التقنية وتعزيز ملاءتها المالية.

وجود قسم للتدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي لشركة التأمين على الأضرار والحاقه بالإدارة العليا، من شأنه تقييم هذا النظام بموضوعية ودون تحيز والتحقق من سلامته، ومن فعالية إجراءاته ومصداقية مخرجاته.[1]

### 11- دراسة هدى بن محمد2013/2014

دراسة بعنوان "تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات"،CAAT" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،

تناولت هذه الدراسة موضوع التداخل بين الملاءة والمردودية في شركات التأمين، من خلال التضارب القائم ما بين هيئات الرقابة للدولة على قطاع التأمين ومالكو الشركات، حيث توصلت إلى أن هيئات الرقابة تحاول فرض حد أدنى من هامش الملاءة على شركات التأمين، كما تفرض عليها كيفية توظيف أموالها بالشكل الذي يضمن لها الحماية والسيولة، قصد الحفاظ على ملاءتها المالية من جهة، وتوصلت من جهة أخرى إلى أن مالكو الشركات يحاولون التقليل من حجم أموالهم الخاصة وزيادة الاعتماد على أموال لتمويل نشاط الشركة، إضافة إلى

[1] - محمد الأمين معوش ، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2014.

رغبتهم في توظيف أموال الشركة في أوجه الاستثمار ذات العائد الكبير وذلك من أجل تحقيق أكبر مردودية على أموالهم الخاصة.

تطرقت هذه الدراسة إلى أنظمة الملاءة في العالم عموما، والإطار الرقابي والتشريعي المنظم لقطاع التأمين في الجزائر خصوصا، من خلال إبراز الهيئات المخول لها وآليات عملها الذي يندرج في إطار الجهود المبذولة والإصلاحات المستمرة لتطوير قطاع التأمين الجزائري، من خلال تقديم إجابات لمشاكل فتح السوق الجزائري، وبالتالي تفكير جديد بشأن الإشراف على التأمين في الجزائر بالقرب من التصاميم الدولية الاحترازية المتعلقة بالملاءة المالية لشركات هذا القطاع، وذلك بهدف دعم التنمية في الجزائر في جميع المجالات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تعليمة الملاءة الصادرة عن دول الاتحاد الأوربي، هي أفضل إصلاح كنظام احترازي للملاءة، من خلال ما تتضمنه من تدابير عديدة التي من الممكن ممارستها من قبل الشركات وتقيم ذل من قبل السلطات الرقابية المختلفة في العالم.

واستنادا إلى ما توصلت له الدراسات السابقة من نتائج، يمكن القول بأن تطبيق رقابة فعالة على المستويين الداخلي والخارجي لشركة التأمين، من خلال إرساء قواعد واج ارءات تقييم مخرجاتها بصفة دورية من قبل الهيئات المخول لها ذل، من شأنه تحقيق حل توافقي للأهداف المتضاربة لجميع الأطراف ذات الصلة، فمن ناحية تعزز الرقابة من الملاءة المالية في شركات التأمين، والتي هي في صالح حماية وضمان حقوق المؤمن لهم بالدرجة الأولى، والدولة التي تسهر على تحقيق ذل من خلال احترام التنظيم الاحترازي المعمول به، ومن ناحية أخرى تحقق مستوى مقبول من المردودية التي هي في صالح مالكي شركات التأمين.[1]

### 12- دراسة مياد أنيس محمد 2015/2014

دراسة بعنوان "التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل . دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية ".

أهداف الدراسة : يهدف الطالب في هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام التأمين على الإئتمان في تعزيز عمليات التمويل والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية من جهة، والحد من المخاطر الائتمانية من جهة أخرى . ودراسة التجربة الأردنية في تقديم خدمة التأمين على الائتمان والتعرف على مدى نجاحها وتطورها، وإمكانية الاستفادة منها في السوق السورية .

[1] - هدى بن محمد ، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات"،"CAA** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر ، 2014.

**منهج الدراسة** : الأسلوب الوصفي التحليلي .

مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة في الأردن من شركات التأمين الأردنية خلال الفترة الممتدة من عام 2005م ولغاية عام 2012، أما عينة الدراسة فتتمثل بالشركة الأردنية لضمان القروض كونها متخصصة في تقديم هذه الخدمة. وفي سورية يتمثل مجتمع الدراسة من العاملين المتخصصين في المصارف، وتم اختيار عينة عشوائية منها ليوزع عليها الإستبيان المصمم لغرض الدراسة الميدانية .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- يلعب التأمين على الائتمان دوراً جوهرياً في تعزيز عمليات التمويل؛
- يوجد أثر مباشر للتأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية؛
- هناك تشابه بين البيئتين المصرفية والتأمينية الأردنية والسورية بحيث يتيح إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية؛
- تحقيق الشركة الأردنية لضمان القروض نجاحاً وتطوراً في تقديم خدمة التأمين على الائتمان بالسوق الأردنية؛
- إمكانية استخدام التأمين على الائتمان لتشجيع البنوك على التوسع في منح أنواع محددة من التسهيلات الائتمانية.[1]

[1] - مياد أنيس محمد ، **التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل - دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية** ، مكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2013.

**المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

لغرض معرفة أهم ماجاءت به الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة سنقوم من خلال خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الفروق وأوجه التشابه بين كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

**أولا: تحليل الدراسات السابقة**

كل أو مجمل الدراسات السابقة كان هدفها إيجاد الطرق الكفيلة والمناسبة بإدارة مخاطر الإئتمان، بالإضافة إلى دراسة التسهيلات الإئتمانية ومشكلة تعثر القروض المصرفية ، وتحديد الأسباب المؤدية إلى التعثر والآثار المترتبة عليها.

وقد تم التعرف على المعايير المعتمدة في مجمل الدراسات حول كيفية تصنيف القروض المصرفية إلى قروض متعثرة أو قروض غير عاملة.

إضافة إلى إلى أن كل دراسة كان لها إطار زمني ومكاني خاص بها وهو ما قد يعكس الأحداث العالمية أو المحلية التي قد كانت عاملا مباشرا أو غير مباشرا على القطاع المصرفي في البلد، و التي يعد تعثر القروض أحد المتغيرات التي لها تفاعل مرتبط بالبيئة الخارجية.

كما أن مجمل الدراسات السابقة أشارت إلى الحلول التي قام بها كل مصرف في الدراسة التي أجريت عليه، وكيف تعامل كل مصرف مع العوامل الخارجية المؤثرة على أدائه المالي.

**ثانيا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

تتفق الدراسات السابقة والدراسة الحالية في البحث ومعالجة موضوع يتعلق بالقطاع المالي بما فيه مؤسسات التأمين والمؤسسات المصرفية وبالأخص دراسة إدارة المخاطر الإئتمانية من جهة و ما يقابلها من جهة أخرى التأمين على الإئتمان.

إلاّ أن ما يميّز دراستنا عن الدراسات السابقة، هو تركيزها على التأمين على القروض الممنوحة في شكل تسهيلات إئتمانية وعلاقته بمخاطر الإئتمان المتمثلة في القروض المتعثرة في بنك الأردن وذلك خلال فترة امتدت على مدى تسع سنوات من 2011 إلى2019.

- و بصفة عامة فقد استفدنا مما جاء في الدراسات السابقة،رغم وجود بعض الإختلافات الجزئية في بعض النقاط نستعرضها فيما يلي:

- إثراء الجانب النظري للدراسة الحالية مما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج و توصيات؛
- بناء منهجية الدراسة و صياغة فرضيات هذه الدراسة و إستخدام أداة الدراسة المناسبة؛
- كما استفادت الدراسة من بعض المراجع و الكتب التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة في كل من المتغيرين (إدارة المخاطر المصرفية و التأمين على الإئتمان) و ذلك لتوفير الجهد والوقت.

# الفصل الثاني

# دراسة حالة بنك الأردن

**تمهيد**

تعد البنوك جوهر المؤسسات الفاعلة في القطاع المالي من خلال تقديمها لعمليات التمويل والإقتراض وفق فلسفة النظام الإقتصادي المستند إليه والسياسات الممنوحة من طرف البنك المركزي في هذا الإقتصاد التي تسعى في طياتها إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إلا أنه قد يصاحب عمليات الإقتراض والتمويل التي يقوم بها البنك عدة مخاطر داخلية وخارجية، ومن أبرز هذه المخاطر هي ظاهرة القروض المتعثرة أو بما تسمى بالتسهيلات الإئتمانية المتعثرة التي قد تهدد من سلامة وأمن الجهاز المصرفي وما لذلك من آثار وإنعكاسات سلبية على الإقتصاد القومي بصفة عامة.

وقصد أخذ صورة وفكرة عامة عن الواقع الذي تعمل ضمنه هذه البنوك والمخاطر التي تواجهها وسبل التقليل أو الوقاية منها فقد تم إختيار بنك الأردن بإعتباره أحد المؤسسات المالية المصرفية التي لها عدة فروع ويقوم بتقديم خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة لعملائه، إذن فهو يعمل ضمن مجال مخاطر كبيرة نظرا لضخامة حجم هذا البنك والمعاملات التي يقوم بها، لذلك حاولنا معرفة السياسة المنتهجة من قبل هذا البنك في التعامل مع القروض المتعثرة و الحلول المتخذة في هذا المجال كالتأمين على هذا النوع من القروض إضافة إلى مختلف الإجراءات الأخرى المنتهجة لتحقيق أداء مالي عالي، وذلك ضمن مبحثين حيث يتناول الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة حالة بنك الأرن إستنادا للتقارير المالية السنوية التي يصدرها هذا البنك لمعرفة حجم القروض الممنوحة للعملاء و تقييم مستوى القروض المتعثرة والأساليب المعتمدة لمواجهتها من قبل بنك الأردن.

## المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

لكل ظاهرة منهج يرتبط بها بقصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، أما الأدوات المستخدمة فهي تلك المتعلقة بجمع المعلومات من أجل الاستعانة بها في التحليل لتساعدنا إلى الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها[1]. وقبل الشروع في الدراسة التطبيقية سنقوم بتوضيح أهم جوانب الدراسة والمتمثلة في تقديم بنك الأردن، ثم نستعرض الطريقة والأدوات المستخدمة.

### المطلب الأول: تقديم بنك الأردن

تتمثل عينة الدراسة في بنك الأردن كمؤسسة مالية تقدم خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة بالإضافة إلى توفر تسهيلات إئتمانية للعملاء المتعاملين مع البنك تحقيقا لرضا العملاء وتعزيزا لثقتهم وعلاقتهم به وبهذا فهو يعمل ضمن سياسة مالية متزنة بين تحقيق متطلبات العملاء وفي ذات الوقت محاولة المحافظة على أدائه المالي والتقليل من المخاطر المتعلقة بتقديم خدمات الإقراض وهذا ما سنفصل فيه في العناصر الموالية من الدراسة.

#### الفرع الأول: التعريف ببنك الأردن

يعتبر البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، تأسس خلال عام 1960تحت رقم (1983) بتاريخ 3آذار 1960طبقا لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350ألف دينار أردني موزع على 70ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي و المنعقد بتاريخ 9نيسان2016 حيث تقرر رفع رأسمال البنك من 155مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13 702 858 دينار من الاحتياطي الاختياري و رسملة 142 197 31 دينار من الأرباح المدورة، وقد تم استكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19نيسان2016.
يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (75) فرعا وفروعه في فلسطين وعددها (14) فرعاّ والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).
–قام البنك بتأسيس فرع في مملكة البحرين والذي باشر أعماله خلال الربع الأول من العام 2018 بعد أن حصل على كافة الموافقات اللازمة من البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في البحري.

[1]– ابراهيم بختي، "**الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال) وفق طريقة الIMRAD**"، الطبعة الرابعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005، ص36.

-تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (613) بتاريخ 28كانون الثاني من سنة 2020[1].

**الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الأردن**

**الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لبنك الأردن**

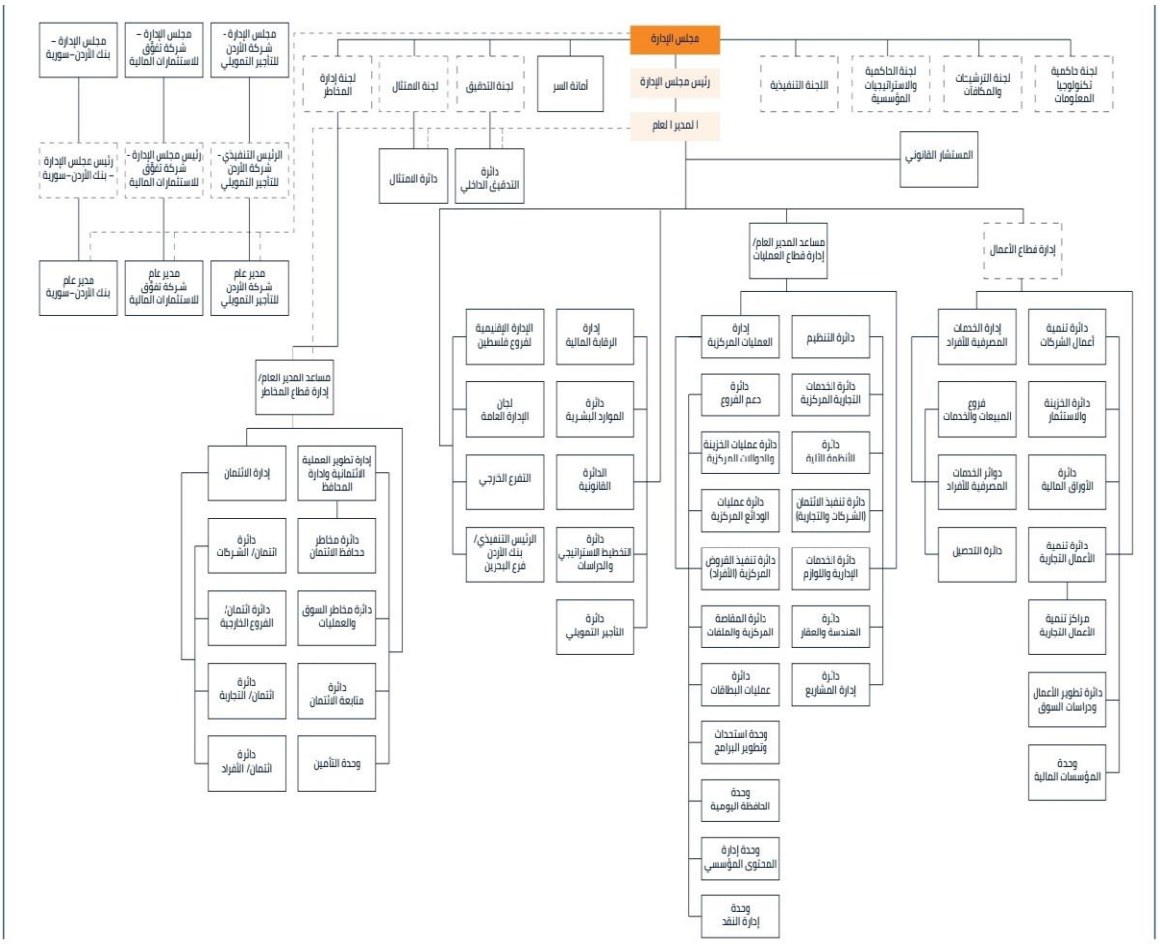


**المصدر : التقرير السنوي لبنك الأردن سنة 2019 ، ص 255**

يوضح لنا الشكل رقم (**1-2**) الهيكل التنظيمي لبنك الأردن ، والذي يبين لنا مختلف دوائر ووحدات هذا البنك بالإضافة إلى التسلسل الإداري لها، وهذا ما قد يفيد في معرفة خطوط السلطة والمسؤوليات وبالتالي تنفيذ عمليات وأنشطة البنك بكل فعالية، كما نشير إلى أهم الأجهزة الداخلية التي يتكون منها بنك الأردن كما يلي:

[1]- التقرير السنوي لبنك الأردن لسنة 2018 ، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر ، 2019 – الأردن ، ص 50 .

**أولا : مجلس الإدارة**

وتتمثل أهم مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يلي :

- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك ؛
- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد وتحقيق هذه الأهداف واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
- إعتماد سياسة مراقبة ومراجعة لأداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

**ثانيا : لجان مجلس الإدارة**

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق، المخاطر... الخ، بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك علما بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس و رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.

- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكليها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني :

**1.– لجنة التدقيق:**

وتتمثل أهم مهام اللجنة ما يلي:

- ✓ مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية؛
- ✓ مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك؛
- ✓ مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية؛
- ✓ مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك؛
- ✓ مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك؛
- ✓ التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية .

**2– لجنة الترشيحات والمكافآت :**

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة)؛

بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي؛

- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك؛
- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال أعضائه ؛
- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية العليا لمجلس الإدارة.

**3- لجنة إدارة المخاطر :**

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر(مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة....إلخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال(ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقا للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.

- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي .

**4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية :**

- تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليـة:
- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك؛
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها؛
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص؛
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق؛
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية ومراقبة تطبيقه؛

- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها؛
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفعالية؛
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها؛
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة؛
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك .

**5- اللجنة التنفيذية :**

وتتمثل أهم مهام اللجنة فيما يلي :

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية؛
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات؛
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك؛
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية؛
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.

**6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :**

مهام اللجنة:

- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة؛
- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات؛
- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها؛
- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات؛
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر؛
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك؛
- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات؛
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.

**7- لجنة الامتثال :**

مهام اللجنة :

- مراجعة سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها (سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـFATCA/ سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية/ ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح) ؛
- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك؛
- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية؛
- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام؛
- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.

**ثالثا : إدارة المخاطر**

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:[1]

أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري ، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام؛

ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

-إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة؛

-تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات؛

-تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر؛

-التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر؛

-تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر(Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.

[1] - التقرير السنوي لبنك الأردن ، سنة 2019، ص 221.

– إعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:

– التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر؛

– إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقا لنوع المخاطر؛

– توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك؛

ج– تقوم لجان البنك، مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان؛

د– تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها؛

هـ– إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر؛

و– التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك،

وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛

ر– توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

**المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة**

سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة جمع البيانات بالإضافة إلى الأدوات ومتغيرات الدراسة للوصول إلى النتائج.

**الفرع الأول : طريقة إجراء الدراسة**

**1-مصادر جمع المعلومات:**

يعود اختيارنا لبنك الأردن كونه يعتبر أحد البنوك التي حققت ريادة في الوطن العربي، من خلال النتائج السنوية التي حققها، بالإضافة إلى الإفصاح المالي وإنتظامية نشر قوائمه المالية للأطراف ذوي العلاقة. وقد تم جمع المعطيات والبيانات المالية عن بنك الأردن المتمثلة في التقارير المالية السنوية من الموقع الرسمي لبورصة عمان[1] بشكل سنوي وركزنا على الفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى 2019.

**2- متغيرات الدراسة :**

تتمثل المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة فيما يلي:

**2-1 التسهيلات الإئتمانية:**

تعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية للبنوك، وهي المصدر الأساسي لإيرادات البنك لذا نجد أنه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في البنوك الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية الجيدة والتي يراعى من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء والقوانين والتشريعات المصرفية.[2]

كما تمثل التسهيلات الإئتمانية مبالغ التمويل الممنوحة وتسمى بتسهيلات إئتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة

و يحسب مجموع تسهيلات إئتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة كما يلي:

**مجموع تسهيلات إئتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة =** تسهيلات إئتمانية الأفراد(التجزئة)+القروض العقارية+تسهيلات الشركات + تسهيلات الحكومة والقطاع العام.

**تسهيلات الأفراد=** حسابات جارية مدينة + قروض وكمبيالات+بطاقات الإئتمان

**تسهيلات الشركات=** تسهيلات الشركات الكبرى+تسهيلات مؤسسات صغيرة ومتوسطة

**تسهيلات الشركات الكبرى =** حسابات جارية مدينة+ قروض وكمبيالات

**تسهيلات مؤسسات صغيرة و متوسطة=** حسابات جارية مدينة+ قروض وكمبيالات

---

[1] https://www.ase.com.jo/ar/disclosures?symbol=BOJX&category_id=All&published%5Bmin%5D=&published%5Bmax%5D=

[2]- دعاء محمد زايدة ،**"التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهازالمصرفي الفلسطيني" دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة "** ،مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماجيستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2006 ، ص25.

### 2-2 الديون المتعثرة (التسهيلات غير العاملة):

يمكن تعريف الدين المتعثر بأنه الدين الذي يحمل درجة عالية من الخطورة بعد دراسة المركز المالي للعميل بشكل قد لا يتيح إسترداد هذا القرض خلال الفترة المحددة، وهنا لابد من الإشارة إلى إختلاف محددات وضمانات القرض وشروطه بين بلد وآخر تبعا لتطور كفاءة الجهاز المصرفي وآليات عمله، وكذلك يمكن أن تختلف من فترة لأخرى في نفس البلد حسب طبيعة الظرف الإقتصادي وحالة الإستقرار السياسي والأمني.

وهنا تكون القروض المتعثرة هي تلك القروض التي لم تحقق فوائد للبنك (إيرادات الفوائد) ، أو تلك التي يضطر البنك لإعادة جدولتها بما يتفق مع الأوضاع الجديدة للمقترض، وهنا تم ربط موضوع التعثر بنسبة إحتمال عدم قدرة البنك على تحصيل القروض، أو عرفت بأنها تلك التي تتعدى إحتمالات عدم إستردادها (15%). تسمى بالقروض غير العاملة[1].

كما تحدد نسبة الديون المتعثرة وفق العلاقة التالية :

**نسبة الديون المتعثرة** = نسبة التسهيلات غيرالعاملة / إجمالي التسهيلات (بعدتنزيل الفوائد المعلقة)

**الفوائد المعلقة:** هي عبارة عن فوائد أقساط القروض المستحقة المتعثرة، والتي يجب على المصرف تعليقها في حساب مستقل، إذ أن الأساس في تعليق الفوائد هو تحييدها هذه الفوائد من الإيرادات، على اعتبار أنها إيرادات غير مؤكد وتأتي أهمية تعليق هذه الفوائد والعمولات على الديون المشكوك في تحصيلها أو المتعثرة وعدم تحويلها إلى الإيرادات، وذلك لكي يظهر حساب الأرباح والخسائر الوضع المالي الحقيقي لنتيجة أعمال البنك[2].

### 2-3 نسبة التأمين على القروض:

يعتبر مخطر الإئتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك[3]، وتعني طريقة تحويل الخطر بأنها عملية تحويل عبء الخطر إلى جهة أقدر على مواجهة هذا الخطر مقابل دفع مبلغ معين يسمى قسط التأمين وتتعهد الجهة بتعويض المؤمن له عن الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها خلال فترة العقد، ويقوم المصرف بتطبيق هذه السياسة من خلال الآتي :

- موافقة المصرف في بعض الأحيان على منح قرض لعميل بضمان وديعة عميل آخر في المصرف وعند تعثر العميل المقترض في السداد يتم الرجوع إلى الوديعة الضامنة والحصول على قيمة القرض منها؛

[1]- عبد الجبار هاني عبد الجبار وعفراء هادي سعيد ، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها** ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 22 ، العدد 87، جامعة بغداد ، العراق ، ص371

[2]- دعاء محمد زايدة، مرجع سابق، ص 88 (بتصرف).

[3] - عبد أحمد علي العامري، **إدارة الخطر والتأمين**، مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2014، ص 51(بتصرف).

- تحويل مخاطر عدم تمكن بعض العملاء من السداد إلى مؤسسة ضمان القروض وذلك مقابل التنازل عن جزء من الفائدة التي يحصل عليها المصرف لصالح هذه المؤسسة؛
- عند تعثر العميل عن السداد يتم تحويل القضية إلى الدائرة القانونية بالمصرف لإتخاذ الإجراءات المناسبة لتحصيل الأقساط أو التصرف في الضمانات المقدمة الضامنة للقرض؛
- قيام بعض المصارف بتحويل مخاطر عدم السداد على شركات التأمين التي تتعهد بسداد الأقساط التي لم تسدد مقابل أقساط يدفعها المصرف عند بداية التعاقد[1].
- تحويل الديون المتعثرة عملية تتم من قبل المصرف إلى شركات التأمين مقابل أقساط يدفعها المصرف في بداية التعاقد لشركة التأمين وعند تعثر العميل عن سداد القسط الثالث ، يطالب المصرف شركات التأمين والتي تقوم بسداد الأقساط التي لم تسدد نيابة عن العميل الذي لم يسدد بشتى الطرق المناسبة سواء الودية أو القانونية[2].

وسنقوم بحساب نسبة التأمين على القروض وفق العلاقة التالية:

**نسبة التأمين على القروض** = الوعاء التأميني/ إجمالي التسهيلات الائتمانية

حيث :

الوعاء التأميني: يمثل التأمينات النقدية؛

إجمالي التسهيلات الائتمانية : تمثل مجموع تسهيلات إئتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة.

**الفرع الثاني: أدوات الدراسة**

بعد تجميعنا للبيانات والمتغيرات قمنا باستخدام برنامج Microsoft Office Excel نسخة2010 ، إضافة إلى الإعتماد على برنامج Spss نسخة 25 لإستخراج معامل الإرتباط ومعرفة درجة العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة ، ويمكن توضيح نموذج الدراسة وفق ما يبينه الشكل التالي :

[1]- عبد أحمدعلي العامري،**مقرر إدارة الخطر والتأمين** ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ، اليمن ، 2014، ص48.
[2]- نفس المرجع ،ص54.

**الشكل رقم (2-2) : يوضح نموذج الدراسة**

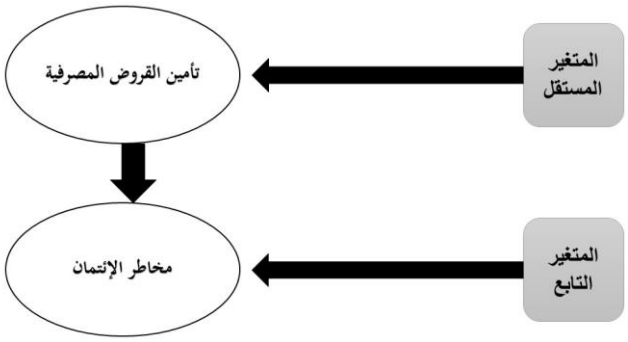


**المصدر : بناءا على تصورات سابقة**

**المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها**

سنحاول من خلال هذا المبحث، عرض مجموعة من المؤشرات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة للفترة ما بين 2011 إلى غاية سنة 2019، للقدرة على تقييم مستوى السياسة المطبقة من قبل البنك تجاه القروض المتعثرة من خلال التعرف على قيمة التسهيلات الممنوحة لمجمل عملائه والقروض المتعثرة مع نسب التأمين عليها، وهذا بالإعتماد على تقارير البنك السنوية طيلة هذه الفترة من أجل استخلاص النتائج ومناقشتها.

**المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة**

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض تطور قيم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة خلال الفترة ما بين (2011-2019) بالنسبة لكل من الأفراد والشركات بمختلف أنواعها وحسب القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى توضيح حجم ونسب الديون المتعثرة ونسب التأمين عليها ودراسة الإرتباطات بين متغيرات الدراسة .

## الفرع الأول : عرض التسهيلات الإئتمانية بالبنك لفترة الدراسة

### 1- تطور التسهيلات الإئتمانية المباشرة:

سنستعرض فيما يلي تطور التسهيلات الإئتمانية ببنك الأردن كما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (2-1): التسهيلات الإئتمانية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2019)**

(وحدة القيم: دينار أردني)

| السنوات | | تسهيلات الأفراد | القروض العقارية | تسهيلات الشركات الكبرى | تسهيلات مؤسسات صغيرة ومتوسطة | تسهيلات الحكومة والقطاع العام | مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | القيمة | 213291163 | 172797187 | 488881844 | 167790238 | 82906712 | 1125667144 |
| | النسبة % | 18,95 | 15,35 | 43,43 | 14,91 | 7,37 | %100 |
| 2012 | القيمة | 230287521 | 174818183 | 401263334 | 137619940 | 84103745 | 1028092723 |
| | النسبة % | 22,40 | 17,00 | 39,03 | 13,39 | 8,18 | % 100 |
| 2013 | القيمة | 257131496 | 172920704 | 482167347 | 125405210 | 109062116 | 1146686873 |
| | النسبة % | 22,42 | 15,08 | 42,05 | 10,94 | 9,51 | % 100 |
| 2014 | القيمة | 257870312 | 192882364 | 551592725 | 131076398 | 63433842 | 1196855641 |
| | النسبة % | 21,55 | 16,12 | 46,09 | 10,95 | 5,30 | % 100 |
| 2015 | القيمة | 276767171 | 208815795 | 460396554 | 126476367 | 149510740 | 1221966627 |
| | النسبة % | 22,65 | 17,09 | 37,68 | 10,35 | 12,24 | % 100 |
| 2016 | القيمة | 328815801 | 224886600 | 456804426 | 147967772 | 139357534 | 1297832133 |
| | النسبة % | 25,34 | 17,33 | 35,20 | 11,40 | 10,74 | % 100 |
| 2017 | القيمة | 377216321 | 234024646 | 459850066 | 241138196 | 229352737 | 1541581966 |
| | النسبة % | 24,47 | 15,18 | 29,83 | 15,64 | 14,88 | % 100 |
| 2018 | القيمة | 447634876 | 248820243 | 485610545 | 256358659 | 134694447 | 1573118770 |
| | النسبة % | 28,46 | 15,82 | 30,87 | 16,30 | 8,56 | % 100 |
| 2019 | القيمة | 488438680 | 238577717 | 438140685 | 243691603 | 122691256 | 1531539941 |
| | النسبة % | 31,89 | 15,58 | 28,61 | 15,91 | 8,01 | %100 |
| الإجمالي | القيمة | 2877453341 | 1868543439 | 4224707526 | 1577524383 | 1115113129 | 11663341818 |
| | النسبة % | % 25 | % 16 | % 36 | % 14 | % 10 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير المالية السنوية لبنك الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2019)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (2-1) أن التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للشركات الكبرى خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2019) ، بلغت ما نسبته (36%) من إجمالي التسهيلات وهي ما تمثل أعلى نسبة ، ثم تليها التسهيلات الممنوحة للأفراد قد عرفت ربع القيمة الإجمالية للتسهيلات أي ما نسبته (25%) ، لتأتي بعد ذلك التسهيلات العقارية التي تحصلت على نسبة (16%) ، أما التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة فقد عرفت ما يقارب قيمته السدس أي بنسبة (14%) ، وأخيرا التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام فقد بلغت (10%) ، وهذا ما يشير إلى أهمية كل قطاع يتعامل معه البنك

إضافة إلى قيمة المبالغ الممنوحة لكل قطاع قصد تمويل إحتياجاته ، ويمكن توضيح نتائج ذلك من خلال الشكل الموالي :

**الشكل رقم (2–3): يوضح تطور التسهيلات الإئتمانية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2019)**

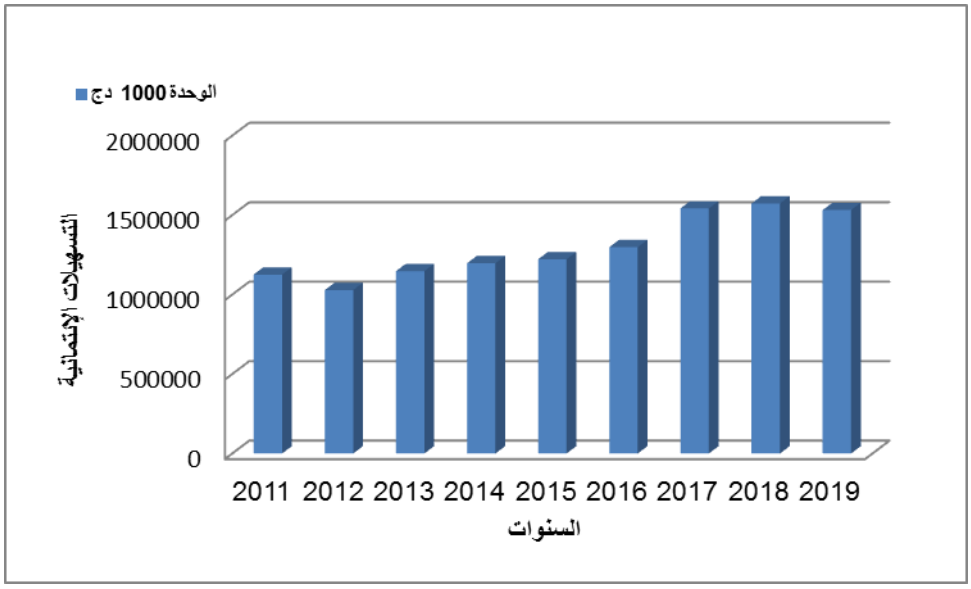


**المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول (2-1).**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التسهيلات الإئتمانية المسجلة خلال هذه الفترة قد عرفت إنخفاضا تدريجيا بين سنة 2011 و سنة 2012 أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ (8,7 %) ، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد شهدت إرتفاع طفيف في القيمة الإجمالية للتسهيلات الإئتمانية مقارنة بسنة 2012 أي بمعدل نمو يقدر بـ (12 % ) ، لتشهد قيمة التسهيلات الإئتمانية تزايدا ملحوظا إبتداءا من سنة 2013 إلى غاية 2018 ليكون بذلك معدل النمو لسنة 2014 بمقدار (04 %)، سنة 2015 بمقدار (02%) ، سنة 2016 بمقدار (06%) ، سنة 2017 بمقدار (19%)، سنة 2018 بمقدار (02%) ، أما بالنسبة لسنة 2019 فقد سجلت قيمة التسهيلات الإئتمانية إنخفاضا بمعدل (03%)، وهذا ما قد يعكس السياسة المعتمدة من طرف البنك تجاه عملائه من خلال دراسة سعر الفائدة المطبق، إضافة إلى مراعاة الظروف الخارجية المحيطة ببيئة الأعمال ومخاطر الإئتمان ، وكذا سياسة التحصيل المعتمدة من طرف البنك لمختلف القروض المستحقة ، كما نلاحظ أن البنك ساهم في تمويل القطاع الحكومي إضافة إلى القطاع الإقتصادي لمختلف الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا ما قد يساعده في توزيع المخاطر والتقليل من حدوثها والإستغلال الأمثل لموارده المتاحة بكل كفاءة وفعالية .

## 2- هيكل التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للأفراد:

سنبين تفصيل هيكل التسهيلات الإئتمانية الموجهة للأفراد في الجدول التالي:

**جدول رقم (2-2 ): هيكل التسهيلات الإئتمانية للأفراد خلال الفترة ما بين (2011-2019)**

(وحدة القيم: دينار أردني)

| السنوات | | تسهيلات الأفراد | | | مجموع تسهيلات الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|
| | | حسابات جارية مدينة | قروض وكمبيالات | بطاقات الائتمان | |
| 2011 | القيمة | 6887244 | 194817953 | 11585966 | 213291163 |
| | النسبة | %3.2 | % 91.3 | % 5.5 | % 100 |
| 2012 | القيمة | 7585873 | 211435435 | 11266213 | 230287521 |
| | النسبة | % 3.3 | % 91.8 | % 4.9 | % 100 |
| 2013 | القيمة | 10919422 | 234507810 | 11704264 | 257131496 |
| | النسبة | % 4.2 | % 91.2 | % 4.6 | % 100 |
| 2014 | القيمة | 10312052 | 235822212 | 11736048 | 257870312 |
| | النسبة | % 4 | % 91.4 | % 4.6 | % 100 |
| 2015 | القيمة | 10941372 | 254102985 | 11722814 | 276767171 |
| | النسبة | % 3.9 | % 91.8 | % 4.3 | % 100 |
| 2016 | القيمة | 10453963 | 305735908 | 12625930 | 328815801 |
| | النسبة | % 3.2 | % 93 | % 3.8 | % 100 |
| 2017 | القيمة | 9255980 | 350692614 | 17267727 | 377216321 |
| | النسبة | % 2.5 | % 93 | % 4.5 | % 100 |
| 2018 | القيمة | 12402174 | 412272989 | 22959713 | 447634876 |
| | النسبة | % 2.6 | % 92.3 | % 5.1 | % 100 |
| 2019 | القيمة | 12835949 | 451086250 | 24516481 | 488438680 |
| | النسبة | % 2.6 | % 92.3 | % 5.1 | %100 |
| الإجمالي | القيمة | 91594029 | 2650474156 | 135385156 | 2877453341 |
| | النسبة | % 03 | % 92 | % 05 | % 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالب إعتمادا على التقارير المالية السنوية لبنك الأردن للفترة الممتدة ما بين (2011-2019)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2-2 ) أن القروض والكمبيالات إحتلت على أكبر قيمة من إجمالي تسهيلات الأفراد أي ما نسبته 92 %، أما بطاقات الإئتمان و الحسابات الجارية المدينة فقد أخذت قيمة

ضئيلة جدا من مبلغ تسهيلات الأفراد الإجمالي، وذلك بنسبة 05 % و 03 %على التوالي، وهذا ما يعكس طبيعة و شكل التعامل الذي يقوم به الأفراد مع البنك مقارنة بالتسهيلات الممنوحة لهم.

### 3- هيكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات:

**جدول رقم (2-3 ): هيكل التسهيلات الائتمانية للشركات خلال الفترة ما بين (2011-2019)**

(وحدة القيم: دينار أردني)

| السنوات | | تسهيلات الشركات الكبرى | | مجموع تسهيلات الشركات الكبرى | تسهيلات مؤسسات صغيرة ومتوسطة | | مجموع تسهيلات مؤسسات صغيرة ومتوسطة | إجمالي تسهيلات الشركات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | حسابات جارية مدينة | قروض و كمبيالات | | حسابات جارية مدينة | قروض و كمبيالات | | |
| 2011 | القيمة | 99100147 | 389781697 | 488881844 | 53401091 | 114389147 | 167790238 | 656672082 |
| | النسبة | % 15.1 | % 59.3 | % 74.4 | % 8.2 | 17.4 | % 25.6 | % 100 |
| 2012 | القيمة | 81425855 | 319837479 | 401263334 | 49271501 | 88348439 | 137619940 | 538883274 |
| | النسبة | % 15.1 | % 59.3 | % 74.4 | % 9.2 | % 16.4 | % 25.6 | % 100 |
| 2013 | القيمة | 114135499 | 368031848 | 482167347 | 40047160 | 85358050 | 125405210 | 607570557 |
| | النسبة | % 18.8 | % 60.6 | % 79.4 | % 6.6 | % 14 | % 20.6 | % 100 |
| 2014 | القيمة | 96508951 | 455083774 | 551592725 | 36549208 | 9452719 | 46001927 | 597594652 |
| | النسبة | % 14.1 | % 66.7 | % 80.8 | % 5.4 | % 13.8 | % 19.2 | % 100 |
| 2015 | القيمة | 62930449 | 397466105 | 460396554 | 36179899 | 90296468 | 126476367 | 586872921 |
| | النسبة | % 10.7 | % 67.7 | % 78.4 | % 6.2 | % 15.4 | % 21.6 | % 100 |
| 2016 | القيمة | 128944650 | 327859776 | 456804426 | 39217032 | 108750740 | 147967772 | 604772198 |
| | النسبة | % 21.3 | % 54.2 | % 75.5 | % 6.5 | % 18 | % 24.5 | % 100 |
| 2017 | القيمة | 75961510 | 383888556 | 459850066 | 56231895 | 184906301 | 241138196 | 700988262 |
| | النسبة | % 10.8 | 54.8 | % 65.6 | % 8 | 26.4 | % 34.4 | % 100 |
| 2018 | القيمة | 72572930 | 413037615 | 485610545 | 61478453 | 196880206 | 256358659 | 743969204 |
| | النسبة | % 9.7 | % 55.5 | % 65.2 | % 8.3 | % 26.5 | % 34.8 | % 100 |
| 2019 | القيمة | 74961948 | 363178737 | 438140685 | 55061893 | 188629710 | 243691603 | 681832288 |
| | النسبة | % 11 | % 53.3 | % 64.3 | % 8.1 | % 27.6 | % 35.7 | %100 |
| الإجمالي | القيمة | 806541939 | 3418165587 | 4224707526 | 427438132 | 1067011780 | 1494449912 | 5719157438 |
| | النسبة | - | - | %74 | - | - | % 26 | % 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية السنوية لبنك الأردن للفترة ما بين (2011-2019)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-2) أن قيمة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للشركات الكبرى أخذت الحصة الأكبر من إجمالي تسهيلات الشركات أي ما يعادل (74%) ، أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغت نسبة التسهيلات الممنوحة لها من طرف البنك (26%) وهي نسبة ضعيفة إذا قورنت بالشركات الكبرى، وهذا ما يدل على أن الشركات الكبرى قد تتطلب الحصول على أموال ضخمة لتغطية وسد إحتياجاتها المالية وبالتالي فقد حصلت على تسهيلات متنوعة.

## 4- توزيع التسهيلات الإئتمانية حسب قطاعات النشاط:

**جدول رقم (2-4): توزيع التسهيلات الإئتمانية حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة (2011-2019)**

الوحدة : دينار.أردني

| القطاع | | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | إجمالي التسهيلات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مالي | القيمة | 713859234 | 473953046 | 397827186 | 478644048 | 647881363 | 749845726 | 9011477 | 8856920 | 8648647 | 3488527647 |
| | النسبة | % 37.1 | % 25.3 | % 20.6 | % 24.2 | % 32.3 | % 35.7 | % 0.6 | % 0.6 | % 0.6 | %21.20 |
| صناعة | القيمة | 218004470 | 179730055 | 237666189 | 222036901 | 184331261 | 133645769 | 163799838 | 239693233 | 171263974 | 1750171690 |
| | النسبة | % 11.3 | % 9.6 | % 12.3 | % 11.2 | % 9.2 | % 6.4 | % 10.6 | % 15.2 | % 11.2 | %10.63 |
| تجارة | القيمة | 166547046 | 212660390 | 185873019 | 244815319 | 269221200 | 264620634 | 299453758 | 325625155 | 331362025 | 2300178546 |
| | النسبة | % 8.7 | % 11.3 | % 9.6 | % 12.4 | % 13.5 | % 12.6 | % 19.4 | % 20.7 | % 21.6 | %13.98 |
| عقارات | القيمة | 202628054 | 192631428 | 173689797 | 169144953 | 139349716 | 223079792 | 203963583 | 219414547 | 238003898 | 1761905768 |
| | النسبة | %10.5 | % 10.3 | % 9 | % 8.6 | % 7 | % 10.6 | % 13.2 | % 13.9 | % 15.6 | % 10.71 |
| انشاءات | القيمة | 49561170 | 49641463 | 42642328 | 21420451 | 43291495 | 43548050 | 43168270 | 80868005 | 40945442 | 415086674 |
| | النسبة | % 2.6 | % 2.6 | % 2.2 | % 1.1 | % 2.2 | % 2.1 | % 2.8 | % 5.1 | % 2.7 | %2.52 |
| زراعة | القيمة | 7672756 | 12261551 | 15444488 | 17226894 | 15963955 | 16737743 | 19607378 | 19601591 | 4863462 | 129379818 |
| | النسبة | % 0.4 | % 0.6 | % 0.8 | % 0.9 | % 0.8 | % 0.7 | % 1.3 | % 1.2 | % 0.3 | % 0.79 |
| سياحة ومطاعم ومرافق عامة | القيمة | 84720406 | 86551356 | 145320906 | 83487728 | 66303190 | 88038099 | 175163205 | 119052651 | 102410297 | 951047838 |
| | النسبة | % 4.4 | % 4.6 | % 7.5 | % 4.2 | % 3.3 | % 4.2 | % 11.4 | % 7.6 | % 6.7 | % 5.78 |
| أسهم | القيمة | 11402002 | 7503602 | 3184254 | 25985926 | 9176609 | 11304687 | 10038543 | 8750746 | 11322220 | 98668589 |
| | النسبة | % 0.6 | % 0.4 | % 0.2 | % 1.3 | % 0.5 | % 0.5 | % 0.7 | % 0.6 | % 0.7 | %0.60 |
| افراد | القيمة | 196986939 | 219109230 | 239400020 | 270667540 | 273469189 | 321956302 | 388023177 | 418561475 | 500028720 | 2828202592 |
| | النسبة | % 10.2 | % 11.7 | % 12.4 | % 13.7 | % 13.7 | % 15.3 | % 25.1 | % 26.6 | % 32.6 | %17.18 |
| حكومة وقطاع عام | القيمة | 272578589 | 441196560 | 488369109 | 442687155 | 351543314 | 251953546 | 229352737 | 134694447 | 122691256 | 2735066713 |
| | النسبة | % 14.2 | % 23.6 | % 25.4 | % 22.4 | % 17.5 | % 11.9 | % 14.9 | % 8.5 | % 8 | %16.62 |
| المجموع | القيمة | **1923960666** | **1875193681** | **1929417296** | **1976116915** | **2000531292** | **2101730348** | **1541581966** | **1575118770** | **1531539941** | **16458235875** |
| | النسبة | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية السنوية لبنك الأردن لسنوات (2011-2019)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2-4) أن أكبر قيمة ممنوحة من طرف البنك والمتعلقة التسهيلات الإئتمانية كانت لفائدة قطاع المالية والتي بلغت نسبتها (21.20 %) من إجمالي التسهيلات، ثم تليها كل من التسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد، القطاع الحكومي العام و قطاع التجارة بنسب تقدر بـ (17.18%)، (16.62 %) و (13.98 %) على التوالي، كما تقاربت نسب التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري والصناعي وذلك لحصول كل منهما على ما نسبته (10.71%) و (10.63%) على التوالي، وفيما يخص قطاع السياحة والمطاعم والمرافق العامة فقد كانت نسبته (5.78%) و قطاع الإنشاءات (2.52%)، إلا أن أضعف نسبة تسهيلات كانت من نصيب كل من القطاعين الزراعة و الأسهم بما يقدر بـ (0.79%) و(0.60%)، وهذا ما يبين لنا مستوى إحتياج كل قطاع مقارنة بآخر وما يعكس مساهمة كل قطاع في الإقتصاد الأردني نتيجة حصوله على قروض مالية وإستثمارها أو توظيفها في مجالات إقتصادية متنوعة ومتعددة وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

**الفرع الثاني : تطور الديون المتعثرة والتأمين عليها بالبنك لفترة الدراسة**

**1- تطور نسبة الديون المتعثرة:**

سنبين نسبة الديون المتعثرة في الجدول التالي:

**جدول رقم (2- 5): تطور الديون المتعثرة خلال الفترة (2011-2019)**

| السنوات | قيمة الديون المتعثرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة بالدينار الأردني | نسبة الديون المتعثرة من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة % |
|---|---|---|
| **2011** | 98 736 828 | % 8.87 |
| **2012** | 100 371 465 | % 9.88 |
| **2013** | 98 822 067 | % 8.72 |
| **2014** | 85 536 718 | % 7.21 |
| **2015** | 72 050 101 | % 5.94 |
| **2016** | 59 227 886 | % 4.59 |
| **2017** | 68 938 240 | % 4.50 |
| **2018** | 82 912 912 | % 5.3 |
| **2019** | 104 723 259 | % 6,9 |

**المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية السنوية لبنك الأردن لسنوات (2011-2019)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5 ) أن سنة 2012 قد شهدت أكبر قيمة ديون متعثرة والبالغ قيمتها 100371465 دينار أردني أي ما يمثل نسبة 9.88 % من الرصيد الإجمالي للتسهيلات الإئتمانية، بالنسبة لسنتي 2011 و 2013 فقد ظهرت قيمة الديون المتعثرة منخفضة نوعا ما مقارنة بسنة 2012 والتي كانت نسبها على التوالي (8.87%) و(8.72%)، أما السنوات من 2014 إلى غاية سنة 2017 فقد شهدت إنخفاضا في قيمة الديون المتعثرة لدى البنك، حيث بلغت نسبة (7.12%) لسنة 2014 ، (5.94%) لسنة 2015 ، (4.59%) لسنة 2016 ، (4.50%) لسنة 2017، ثم شهدت بعدها إرتفاعا طفيفا إبتداءا من سنة 2018 بنسبة (5.30%) و (6.90%) لسنة 2019 .

**2-حساب نسبة التأمين على القروض:**

**جدول رقم (2-6): تطور نسب التأمين على القروض خلال الفترة (2011-2019)**

| السنوات | قيمة التأمينات النقدية بالدينار الأردني | مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة بالدينار الأردني | نسبة التأمين على القروض% |
|---|---|---|---|
| **2011** | 1 624 548 | 1 923 960 666 | % 0.08 |
| **2012** | 1 310 839 | 1 875 193 681 | % 0.07 |
| **2013** | 1 033 074 | 1929417305 | % 0.05 |
| **2014** | 1 281 442 | 1967116915 | % 0.07 |
| **2015** | 952 606 | 2000531292 | % 0.05 |
| **2016** | 1 098 867 | 2101730348 | % 0.05 |
| **2017** | 1 215 514 | 1541581966 | % 0.07 |
| **2018** | 1 575 377 | 1575118770 | % 0.10 |
| **2019** | 1 728 632 | 1531539941 | % 0.11 |

**المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير المالية السنوية لبنك الأردن لسنوات (2011-2019)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) أن نسب التأمين على القروض خلال الفترة المدروسة شهدت تباين في قيمة مبالغها ، حيث تصدرت سنة 2019 أعلى نسبة تأمين بما يقدر بـ (0.11%) من إجمالي التسهيلات الإئتمانية ، ثم تليها نسبة (0.10%) بسنة 2018، و (0.08) بسنة 2011 ، أما السنوات 2012 ، 2014 و سنة 2017 فقد كانت نفس نسبة التأمين والتي بلغت (0.07%) ، وقد عرفت نسبة التأمين إنخفاض طفيف وثبات النسبة لكل من السنوات 2013، 2015 و2016 مقارنة بالسنوات السابقة، والتي بلغت (0.05%)، ومن خلال النتائج المحصل عليها يمكن توضيحها وفق الشكل البياني التالي :

**الشكل رقم (2–4): تطور نسب الديون المتعثرة والتأمين على القروض خلال الفترة ما بين (2011-2019)**

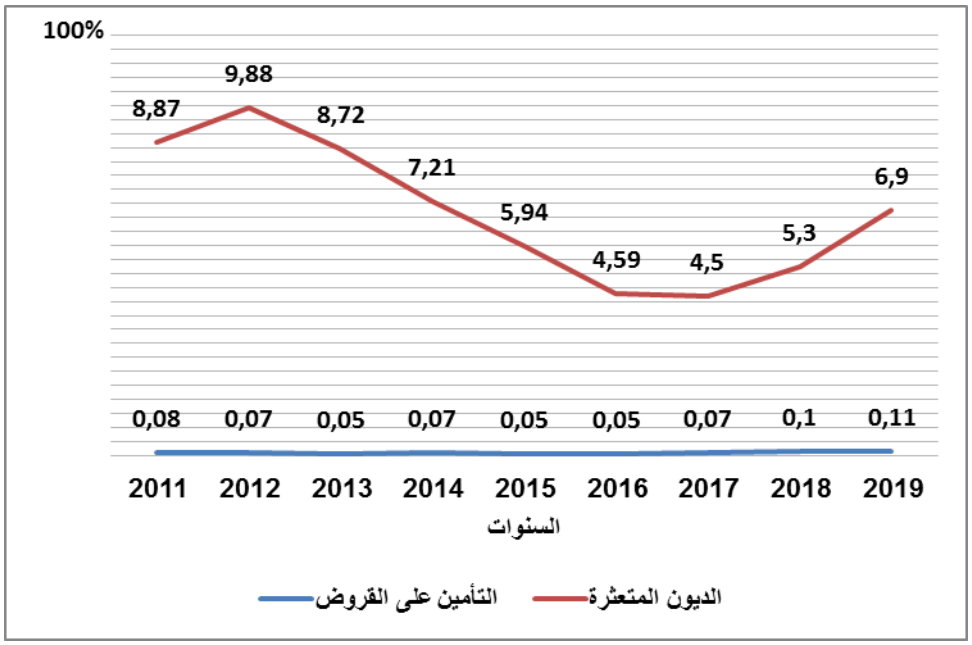


**المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على برنامج Excel و الجدولين رقم (2–5) و (2–6)**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الديون المتعثرة لدى بنك الأردن قد شهدت إنخفاضا حادا إبتداءا من سنة 2012 بما نسبته (9.88 %) أي ما قيمته 100371465 دينار أردني وذلك إلى غاية سنة 2018 والتي كانت عندها أقل نسبة بـ (4.5%) وهي ما تمثل قيمة 68938240 دج، أما في سنة 2018 فقد تغير منحنى الديون المتعثرة إلى التصاعد وذلك بما نسبته (5.3%) إلى (6.9 %) في سنة 2019 ، وهو ما يشير إلى وجود بعض العوامل التي قد مست وأثرت على عملاء البنك كالتأثر بإنخفاض سعر الصرف أو وجود إختلالات إقتصادية مؤقتة أو مشاكل خاصة بكل قطاع على حدة ، كما نلاحظ أن نسبة التأمين كانت تارة متباينة بين سنة وأخرى وتارة ثابتة والتي تبدو أنها تتزايد نسبة التأمين عموما عند إرتفاع نسبة الديون المتعثرة وهذا ما نلاحظه أنه في سنة 2019 على سبيل المثال قد إرتفعت نسبة الديون إلى (6.9% ) فقد تزامن معها إرتفاع نسبة التأمين على هذه القروض بنسبة (0.11%) وهو ما يبين السياسة التي يطبقها البنك في محاولة التقليل من المخاطر الإئتمانية في المستقبل وتحقيق نوع من الإستقرار والإنتظام لمحفظة قروضه .

**الفرع الثالث : دراسة العلاقة الارتباطية بين الديون المتعثرة والتأمين عليها**

ويتم ذلك من خلال الارتباط الذي هو الكشف عن قوة أو درجة العلاقة بين متغيرين كميين ، ونستعمل في ذلك معامل الارتباط بيرسون **Pearson** والجدول التالي يوضح ذلك :

**الجدول رقم (2–7) : نتائج قياس العلاقة بين الديون المتعثرة ونسبة التأمين على الديون ببنك الأردن**

| المتغيرات | قيمة معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية | مستوى المعنوية الإحصائية |
|---|---|---|---|
| نسبة الديون المتعثرة | 0.003 | 0.993 | 0.05 |
| نسبة التأمين على القروض | | | |

**إعتمادا على برنامج Spss نسخة 25.**

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول الموضح أعلاه لقيمة معامل الإرتباط بين متغير (نسبة التأمين على القروض ) ومتغير ( نسبة الديون المتعثرة) نلاحظ وجود علاقة شبه منعدمة بين هذين المتغيرين (**أنظر الملحق رقم 01**) حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط بيرسون 0.003 ، بقيمة إحتمالية تبلغ 0.993 وهي أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية المعتمد (0.05) وبالتالي يمكن القول بأن الإرتباط غير معنوي بين هذين المتغيرين ، وقد يعود سبب علاقة الارتباط الضئيلة جدا إلى ضعف مبالغ التأمين على القروض مقارنة بحجم القروض المتعثرة، وإلى كون هذا البنك يعتمد على التنويع في الضمانات على القروض الممنوحة والتي تأخذ شكل أسهم متداولة، كفالات بنكية مقبولة، ضمانات عقارية، سيارات وآليات، وضمانات أخرى.

كما قد يعود سبب ذلك لإمكانية وجود سياسة مالية غير مرنة معتمدة من قبل البنك تجاه هذا النوع من القروض والعوامل الإقتصادية الخارجية.

**المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة**

سنقوم من خلال هذا المطلب بمناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والمتمثلة في التأكد من الوصول إلى الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها، من خلال المنهجية المتخذة، والأداة المستخدمة لجمع بيانات الدراسة.

**الفرع الأول: تحليل النتائج**

من خلال ما تم تناوله بالجوانب المتعلقة بالدراسة التطبيقية فإن النتائج العامة التي تم التوصل إليها متمثلة فيما يلي:

- يسعى بنك الأردن إلى إدارة علاقته وتحسينها مع عملائه الحاليين والعملاء الجدد المستهدفين لتقديم مجموعة من الحلول المصرفية لهم وبما يلبي احتياجاتهم التمويلية بما فيها التسهيلات الإئتمانية؛
- تعد التسهيلات الإئتمانية كقاعدة أساسية يعتمد عليها بنك الأردن لجذب العملاء بمختلف أصنافهم وتمويل مختلف القطاعات في المجال الإقتصادي؛
- يعد البنك سياسة التقليل من المخاطر الخارجية وذلك بقيامه لعملية التأمين على القروض المتعثرة قصد التخفيف من حدة آثار التعثر الذي قد يحدث لعملائه؛
- تتنوع التسهيلات الممنوحة من طرف البنك وذلك حسب إحتياجات كل قطاع بعد دراسة عميقة للقدرة على السداد أو بما يسمى الملاءة المالية؛
- إضافة إلى تمويل الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة ، يقوم بنك الأردن بتمويل الأفراد وذلك عن طريق تخصيص موارد مالية وتسهيلات إئتمانية تتوافق مع متطلباتهم وإحتياجاتهم؛
- لدى بنك الأردن عدة متعاملين معه ، الأمر الذي يمكنه من توزيع المخاطر؛
- تعد عمليات البنك المتعلقة بتنزيل الفوائد كسياسة معمول بها لتسهيل التسديد بالنسبة للديون المتعثرة .

**الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة**

- يقوم التأمين على القروض على قاعدة انتقال المخاطر المتعلقة بالقرض وفق عقد التأمين، حيث تقوم مؤسسة التأمين لحساب المستفيد بتغطية خطر تعذر الوفاء بمبلغ القرض وتتحمل شركات التأمين كل التبعات المالية للخسائر المالية المحتملة سواء تعلق الأمر بالديون أو بالضمانات، وهذا ما هو معمول به في بنك الأردن، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى.

– يعمل بنك الأردن في بيئة تشمل مخاطر متنوعة ومتعددة بما فيها مخاطر الإئتمان والتي تمثل عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك عند تاريخ الإستحقاق المحدد وفق شروط العقد الإئتماني . وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية .

- قدمت حصيلة بنك الأردن المتعلقة بالقروض المتعثرة مستويات مختلفة والتي عرفت إنخفاضا ملحوظا من سنة 2012 إلى غاية سنة 2017 ثم لتشهد إرتفاعا من سنة 2018 إلى سنة 2019 وهذا ما يشير إلى أن العملاء لدى البنك أو وجود عميل مهم، قد واجه صعوبات مالية نتيجة ظهور بعض العوامل الإقتصادية المسببة لذلك، وفي هذا الشأن قام بنك الأردن بإعداد إحتمال القدرة على السداد لمواجهة هذا الأمر بالطرق الكفيلة بذلك، وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على أن حجم القروض المتعثرة في بنك الأردن تميّز بتقلبات خلال فترة الدراسة.

– يعتبر مستوى التأمين على القروض المتعثرة غير متناسب مع حجم هذه القروض وهو ما أوضحه الجدول رقم (2-6) المتعلق بنسب التأمين على القروض والتي ظهرت بقيم ضئيلة جدا، إلاّ أنها قد تخفف من حدة الخطر الذي قد يواجهه العميل والذي يتحمله البنك. وعليه نقبل الفرضية الرابعة التي تنص على أن نسبة التأمين على القروض ضعيفة نوعا ما مقارنة بحجم القروض المتعثرة.

– من خلال مصفوفة الارتباط وإختبار معامل بيسرون لقياس العلاقة الإرتباطية بين متغيري نسبة القروض المتعثرة ومتغير نسبة التأمين على القروض، تبين لنا عدم وجود إرتباط معنوي بين هذين المتغيرين، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين، ومنه يتم رفض الفرضية الخامسة.

# خاتمة

**أولا : خلاصة عامة**

بعد دراستنا لهذا الموضوع والإطلاع على الأدبيات النظرية المتعلقة بالتأمين بصفة عامة والتأمين على القروض بصفة خاصة، إضافة إلى التطرق إلى مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية، وبذلك يتوقع البنك عند ممارسته لنشاطه و تقديمه للقروض لمتعامليه الحصول على عوائد مستقبلية كبيرة، في ذات الوقت العمل ضمن مفهوم مبدأ الحيطة والحذر عن طرق وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن السداد، وبهذا فهو يقوم بدراسة البيئة الخارجية له بواسطة أساليب تقييم مخطر عدم الدفع في مرحلة مسبقة أي قبل الوقوع في هذا المخطر. وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة كإستخدام التنقيط والنسب المالية ، كما تم التطرق في الجانب التطبيقي من الدراسة إلى دراسة حالة بنك الأردن للفترة الممتدة ما بين (2011 – 2019) وذلك بالإعتماد على التقارير المالية المنشورة من طرف البنك لذات الفترة ودراسة مجوعة من المؤشرات كنسب التأمين على القروض المتعثرة، نسب القروض المتعثرة، وهو ما سمح لنا بالتعرف على السياسة المنتهجة من طرف البنك الأردني والتي تدخل ضمن إستراتجيته الرامية إلى تنويع عملائه عن طريق تقديم التسهيلات الإئتمانية و تنويع المخاطر في ذات الوقت.

**ثانيا : نتائج فرضيات الدراسة**

من خلال معالجة نتائج الفرضيات المتوصل إليها بعد إستخدام أدوات الدراسة المناسبة والمنهج المتوافق مع هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى ما يلي :

**بالنسبة للفرضية الأولى** : والتي تنص على أن التأمين على القروض في بنك الأردن يقوم على قاعدة إنتقال المخاطر المتعلقة بالقرض وفق عقد التأمين، أي أن المخاطر يتم تقاسمها ولا تشكّل عبء على طرف واحد وهذا ما جاءت به مؤسسات التأمين كخدمة مقدمة لعملاء البنوك، حيث تقوم مؤسسة التأمين لحساب المستفيد بتغطية خطر تعذر الوفاء بمبلغ القرض وتتحمل شركات التأمين كل التبعات المالية للخسائر المالية المحتملة سواء تعلق الأمر بالديون أو بالضمانات، وهذا ما هو معمول به في بنك الأردن، وبالتالي **نقبل الفرضية الأولى**.

**بالنسبة للفرضية الثانية** : تتمثل مخاطر الإئتمان في إحتمال عدم قدرة العميل على تسديد مدفوعاته إلى البنك المقرض في الآجال المحددة ووفق للشروط المطبقة، مما قد يجعل البنك يدرس ملف هذا العميل و يستعد لمواجهة مخطر عدم سداده لقيمة دينه . **وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية**.

**بالنسبة للفرضية الثالثة** : تميّز حجم القروض المتعثرة في بنك الأردن بتقلبات خلال فترة الدراسة، حيث عرف تذبذبا بين إنخفاض مستمر وإرتفاع تدريجي وهو ما يُنسب للعوامل الإقتصادية المؤثرة على وضع عملاء بنك الأردن من سنة لأخرى، وبالتالي **نقبل الفرضية الثالثة**.

**بالنسبة للفرضية الرابعة** : تعتبر نسبة التأمين على القروض المتعثرة ضعيفة نوعا ما مقارنة بحجم القروض المتعثرة، وذلك نظرا لتباين وإختلاف حجم هذه المبالغ وإرتباطها المباشر بمتغيرات البيئة الخارجية، وقد يعود ذلك لقلة اعتماد بنك الأردن على تأمين كل القروض، وتنويعه في فرض الضمانات على القروض الممنوحة. وبالتالي **نقبل الفرضية الرابعة**.

**بالنسبة للفرضية الخامسة** : كشفت نتائج إختبار معامل بيرسون لقياس العلاقة الإرتباطية بين متغيري نسبة القروض المتعثرة ومتغير نسبة التأمين على القروض، عدم وجود إرتباط معنوي بين هذين المتغيرين، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين، وذلك نظرا لضعف المبالغ المسددة للتأمين على القروض المتعثرة مقارنة بمبلغ وحجم هذه القروض، بالإضافة إلى كون بنك الأردن يعتمد على التنويع في الضمانات على القروض الممنوحة والتي تأخذ شكل أسهم متداولة، كفالات بنكية مقبولة، ضمانات عقارية، سيارات وآليات، وضمانات أخرى. ومنه **نرفض الفرضية الخامسة**.

**ثالثا : التوصيات والمقترحات**

بعد الإجابة على إشكالية الدراسة والتمكن من إثبات ونفي الفرضيات فقد تم الخروج بجملة من التوصيات والمقترحات التي تخدم الموضوع والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

- تعزيز الافصاح عن مهام وحدة التأمين بنك الأردن ضمن التقارير المالية السنوية؛
- ضرورة تعزيز تطبيق آليات الحوكمة لتحسين خدمات البنوك الجزائرية وتحقيق أعلى مستوى من الأداء؛
- ينبغي على البنوك التجارية الجزائرية الإستفادة من خبرات البنوك الأجنبية في مجال السياسات المنتهجة في التقليل من المخاطر و تحصيل عوائد أكبر؛
- ضرورة تعزيز الأنظمة الرقابية الداخلية بالبنوك على نظام إدارة المخاطر قصد التنبؤ بها قبل وقوعها أو التقليل من حدتها عند حدوثها.

**رابعا : آفاق الدراسة**

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع الذي يعد واسع المجال والأفاق ، فقد تم إكتشاف بعض الجوانب الأساسية من الدراسة و إغفال جوانب أخرى، إذا تبقى جوانب والتي يمكن أن تكون بداية إنطلاق لدراسات أخرى مستقبلية والتي منها نذكر ما يلي :

- آليات التمويل الإسلامي ودورها في الحد من المخاطر المصرفية؛
- تعزيز تطبيق مقرر بازل 3 في البنوك التجارية الجزائرية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية للبنوك؛
- دور عصرنة القطاع المصرفي في تحقيق شفافية العمليات المصرفية بالبنوك الجزائرية؛
- كفاءة البنوك التجارية في مواجهة القروض غير العاملة (دراسة مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الأردنية).

# قائمة المراجع

**أولا : المراجع باللغة العربية**

**أ- الكتب :**


1. ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي** "، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2002.
2. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر (النطرية والتطبيق)**، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
3. عبد أحمد علي العامري، **إدارة الخطر والتأمين**، مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2014.
4. على محمود بدوي، **التأمين دراسة تطبيقية**، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2009.
5. فايز أحمد عبد الرحمان، **التأمين في الإسلام**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006.
6. محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، دار الكتاب الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 2004.
7. مختار الهانسي و إبراهيم عبد النبي، **مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطبع والتوزيع، 2000 .


**ب- البحوث الجامعية :**


8. أحلام عقون ، **تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأم البواقي** ، مذكرة ماستر في علوم التسيير (غير منشورة ) ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر ، 2012 .
9. أنيس محمد مياد ، **التأمين على الإئتمان ودوره في إدارة المخاطر الإئتمانية وتعزيز عمليات التمويل** ، دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الإستفادة منها في سوريا ، رسالة ماجيستير في المصارف والتأمين غير منشورة ، جامعة دمشق ، سورية ، 2015 .
10. دعاء محمد زايدة ،"**التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهازالمصرفي الفلسطيني" دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة** " ،مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماجيستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2006.

11. فاطمة الزهراء زغاشو ، **إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة (50)** ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر ، 2014 .

12. كمال زيتوني ، **دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر** ، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2012.

13. محمد الأمين معوش ، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2014.

14. محمد داوود عثمان ، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، 2008.

15. مياد أنيس محمد ، **التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل . دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية** ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2013.

16. نارجس معمري ، **تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات إتفاقية بازل 3 دراسة حالة بنك التنمية المحلية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، (غير منشورة) ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، الجزائر ، 2019 ، ص46.

17. هدى بن محمد ، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات**"،"**CAA** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر ، 2014.

**ت- المقالات العلمية :**

18. عبد الجبار هاني عبد الجبار وعفراء هادي سعيد ، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها** ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 22 ، العدد 87، جامعة بغداد ، العراق .

19. قدي عبد الحميد ، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2002.

20. خالد بوشارب ، فاتح لقوقي ، **سياسات الإصلاح المصرفي وإجراءات منح القروض البنكية في الجزائر ، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة** ، مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية ، المجلد 03 ، العدد :خاص ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 2020 .

21. مركان محمد البشير ، عبد الحميد بوخاري ، عادل رضوان ، **القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت –** ، مجلة إقتصاديات المال والأعمال ، العدد06 ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2018 .

22. عادل هبال ، **أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية** ، مجلة البديل الإقتصادي ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، 2018.

23. عبد الجبار هاني عبد الجبار ، عفراء هادي سعيد ، **إشكالية القروض المتعثرة في العراق وسبل معالجتها** ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 22 ، العدد 87 ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، العرق ، 2016.

24. الطاهر بعداش ، أحمد رجراج ، **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائري للفترة (2012/2016)** ، مجلة معهد العلوم الإقتصادية (مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة) ، المجلد 20 ، العدد 2 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2016 .

25. حورية قبايلي ، **إدارة المخاطر الإئتمانية** ، مجلة دفاتر إقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، 2014 .

26. قاسيمي آسيا ، **أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك** ، مجلة معارف ، العدد 20 ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، الجزائر ، 2016 .

27. سليم بن رحمون ، سعيدة بوحفص ، **التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية** ، مجلة الإقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال ، العدد 06 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2018.

ث- **المحاضرات والدروس:**

28. ابراهيم بختي، **"الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال) وفق طريقة الIMRAD"**، الطبعة الرابعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005.

29. براهيم قنان ، **مطبوعة دروس في التأمين البنكي** ،قسم العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2017 .

30. عبد أحمدعلي العامري،**مقرر إدارة الخطر والتأمين** ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء ، اليمن ، 2014.

ج- **التظاهرات العلمية :**

31. سهام بحرفوش ، إيمان صحراوي ، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية** ، مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 20 و 21 أكتوبر 2009 .

32. عبد القادر بريش ، **أهمية ودور نظام التأمين على الودائع مع إشارة إلى حالة الجزائر** ، للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر،15- 14ديسمبر،2004 .

33. فريد كورتل ، لبجيري نصيرة ، الطيب داودي ، **مداخلة بعنوان إدارة المخاطر على القروض المصرفية ... إشارة لحالة البنوك الجزائرية** ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة ، الجزائر ، 2004 .

34. نبيل قبلي ، نقماري سفيان ، **التأمين المصرفي في الجزائر بين النظرية والواقع" مقال مقدم في الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، يومي 3 و 4ديسمبر ، 2012 .

**هـ- التقارير والنشرات الدورية :**

35. التقرير السنوي لبنك الأردن ، سنة 2019 .

36. التقرير السنوي لبنك الأردن لسنة 2018 ، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر ،الأردن ، 2019.

37. **القروض المصرفية ومعايير منحها** ، نشرة إضاءات مالية ومصرفية ، معهد الدراسات المصرفية ، العدد 11 ، دولة الكويت ، 2011 .

**ح- القوانين :**

**38.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المادة 02 من الأمر 95- 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات**، العدد 13 ، الموافق ل: 07 شوال 1416هـ.

**خ- المواقع الإلكترونية :**

39. https://www.ase.com.jo/ar/disclosures?symbol=BOJX&category_id=All&published%5Bmin%5D=&published%5Bmax%5D.

40. القروض المصرفية ، **مساق عمليات البنوك** ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف ، الجزائر ، متاح على الموقع الإلكتروني التالي :

https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=5901&chapterid=1622 (تاريخ الإطلاع 12.23 سا في 2020/11/08)

**ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية**

41. Jean Bastin ،**La défaillance de payement et protection** ،2eme Edition ، Paris، 1993.

42. Jean bastin, **Assurance-credit dans le monde**، contemporain، Edition jupitaire،Paris،1978.

# الملاحق

**الملحق رقم (01) : يوضح مصفوفة الإرتباط بين متغير نسب التأمين على القروض ومتغير نسب القروض المتعثرة**

**Corrélations**

| | | المتعثرة_الديون | القروض_تأمين |
|---|---|---|---|
| المتعثرة_الديون | Corrélation de Pearson | 1 | ,003 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,993 |
| | N | 9 | 9 |
| القروض_تأمين | Corrélation de Pearson | ,003 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,993 | |
| | N | 9 | 9 |

# الفهرس

# الفهرس


| العنــوان | الصفحة |
|---|---|
| **إهداء** | **IV** |
| **شكر وعرفان** | **V** |
| **الملخص** | **VI** |
| **قائمة المحتويات** | **VII** |
| **قائمة الجداول** | **IX** |
| **قائمة الأشكال والملاحق** | **X** |
| **مقدمة** | **أ– و** |
| **الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتأمين على القروض ومخاطر الإئتمان في البنوك التجارية** | |
| **تمهيد** | **02** |
| **المبحث الأول : الإطار النظري للتأمين على القروض ومخاطر الإئتمان** | **03** |
| المطلب الأول: القروض المصرفية | **03** |
| الفرع الأول : تعريف القروض المصرفية | **03** |
| الفرع الثاني : أنواع القروض المصرفية | **04** |
| الفرع الثالث: القروض المصرفية المتعثرة | **05** |
| الفرع الرابع : أسباب تعثر القروض المصرفية | **06** |
| الفرع الخامس : أهم المعالجات لحالة تعثر القروض المصرفية | **07** |
| المطلب الثاني : ماهية التأمين | **08** |
| الفرع الأول : تعريف التأمين | **08** |
| الفرع الثاني : خصائص التأمين | **09** |
| الفرع الثالث : المبادئ الأساسية للتأمين | **10** |
| الفرع الرابع : الشروط الأساسية التأمين | **11** |
| المطلب الثالث : المخاطر المالية للقروض والتأمين عليها | **12** |
| الفرع الأول : المخاطر المالية للقروض | **12** |
| الفرع الثاني : التأمين على القروض | **14** |
| **المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للتأمين على القروض ومخاطر الإئتمان** | **16** |
| المطلب الأول : الدراسات السابقة | **16** |

# الفهرس


| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية | **26** |
| **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الأردن** | |
| **تمهيد** | **32** |
| **المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة** | **33** |
| المطلب الأول: تقديم بنك الأردن | **33** |
| الفرع الأول: التعريف ببنك الأردن | **33** |
| الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الأردن | **34** |
| المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة | **41** |
| الفرع الأول : طريقة إجراء الدراسة | **41** |
| الفرع الثاني: أدوات الدراسة | **43** |
| **المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها** | **44** |
| المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة | **44** |
| الفرع الأول : عرض التسهيلات الإئتمانية بالبنك لفترة الدراسة | **45** |
| الفرع الثاني : تطور الديون المتعثرة والتأمين عليها بالبنك لفترة الدراسة | **50** |
| الفرع الثالث : دراسة العلاقة الارتباطية بين الديون المتعثرة والتأمين عليها | **53** |
| المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة | **54** |
| الفرع الأول: تحليل النتائج | **54** |
| الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة | **54** |
| **الخاتمة** | **56** |
| **قائمة المراجع** | **60** |
| **الملاحق** | |
| **الفهرس** | |